البترول فى ميزان القوى بين العرب وإسرائيل *

الدكتور نقولا سركيس

منذ سنوات يطرح بين الفترة والفترة موضوع (سلاح البترول) ودوره فى النزاع المصيرى القائم بين العرب واسرائيل · وفى أعقاب عدوان حزيران ١٩٦٧ كثرت التساؤلات حول ماهية هذا السلاح ومقوماته ، وتشعبت الآراء حول فعاليته وطرق استعماله ونتائجه الايجابية والسلبية · وقد انتقل الموضوع من ميدان التساؤلات والفرضيات الى حيز العمل السياسى . وأقدمت الدول العربية على اتخاذ تدابير عدة وان اختلفت أشكالها ومراميها ، فانها تلتقى كلها حول فكرة تحويل الثروة البترولية العربية الى وسيلة ضغط على دول الصهاينة وعلى الدول التى تساندها · فبالاضافة الى حجب البترول العربى عن اسرائيل ومنع الشركات البترولية العاملة فى البلدان العربية من التعامل معها تم خلال أزمتى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ايقاف بعض الصادرات البترولية الى الغرب . وقد اقتصر هذا التدبير أثر العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ على تعطيل الضخ فى شبكة أنابيب خطوط شركة نفط العراق . أما فى عام ١٩٦٧ فقد شلت أولا عمليات التصدير فى الموانى العربية ثم تلا ذلك فرض الحظر على تصدير البترول العربى خلال بضعة أسابيع الى الولايات المتحدة وانجلترا ، كما أطلقت فى الوقت نفسه الدعوة لسحب الاموال العربية المودعة فى مصارف الدولتين المذكورتين ·

الا ان هذه التدابير الاخيرة وان دلت على تزايد الوعى لدور البترول فى معركة البقاء التى نعيشها ، فقد اتسمت بطابع الارتجالية واتخذت شكل فورة عابرة جاءت بها حمى الاحداث وذهبت بها بعد فترة وجيزة عودة الحياة السياسية فى المنطقة الى ما يشبه أوضاعها السابقة . أما موضوع سحب الودائع من انجلترا والولايات المتحدة فقد انحدر الى مستوى الجدالات المزرية حول نسبة الفائدة التى تمنحها المصارف الانكلوسكسونية وغيرها من الدول الغربية . وما لبث أن ميع وتلاشى فى طيات النسيان .

وهكذا ظلت الودائع حيث كانت واستؤنفت عمليات التصدير الى الدول التى خلقت اسرائيل ومازالت تمدها بالمال والسلاح وعادت الشركات لتمارس نشاطها كما من ذى قبل وكأن شيئا لم يكن . وذلك كله دون أن تنسحب اسرائيل من

(*) كان هذا المقال من بين الابحاث التى قدمت فى مؤتمر الاقتصاديين العرب الثانى الذى انعقد فى بغداد فى مارس ١٩٦٩ .

الاراضى التى اغتصبتها ، ودون أن توقف اعتداءاتها المتكررة على الدول العربية ودون أن تحيد الدول الغربية الكبرى باستثناء حكومة ديجول قيد شعرة عن دعمها لاسرائيل وعن موقفها العدائى تجاه العرب .

وليس غريبا بعد ذلك أن تنطلق جهات معروفة فى اثارة التشكيك فى جدوى (سلاح البترول) فحسب بل أيضا فى جدوى تبديل نظام الاستثمار الذى فرضته الشركات البترولية الكبرى والدول الغربية التى تنتمى اليها على الوطن العربى منذ أكثر من أربعين سنة . لا بل ان الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول العربى قد زادت سوءا عن ذى قبل فى بعض الميادين . فبعد أزمة ١٩٥٦ أعلنت الشركات عن عدم استعدادها لبناء خطوط أنابيب جديدة لنقل البترول العربى. ولم تقم فعلا ببناء أى خط بالرغم من ازدياد الانتاج والحاجة الماسة لتوسيع شبكة الخطوط الموجودة . ومنذ عدوان ١٩٦٧ وقناة السويس مقفلة ، وجزء من خط التابلاين يمر فى الاراضى المحتلة ، وخطر الناقلات الضخمة التى تنقل البترول من الخليج العربى مديرة ظهرها للدول العربية يتفاقم يوما اثر يوم واسرائيل تعمل على بناء خط للانابيب من ايلات الى عسقلان غايته الحلول ولو جزئيا محل قناة السويس . هذا كله دون أن نحقق خطوة ايجابية واحدة لمواجهة هذه الاخطار والبحث بصورة جدية عن الوسائل الكفيلة بالمحافظة على مصالحنا المشتركة وبوضع ثرواتنا البترولية الضخمة فى خدمة قضايانا المصيرية .

بعد هذه التجارب القاسية ، وعلى ضوء هذا الواقع المؤلم يجدر بنا أن نستخلص العبر ونتساءل عن حقيقة الدور الذى يمكن ويجب أن يلعبه البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل ومن ثمة علاقاتنا الاقتصادية والسياسية مع الغرب وشركاته .

ذلك ان (سلاح البترول) لا يمكنه كما يتصور البعض وكما حدث حتى الان ان يقتصر على تدابير جزئية ومؤقتة وارتجالية نلجأ اليها عند ما تنشب المعارك المسلحة ، وتنطلق طائرات العدو لتزرع الموت والدمار فى أرضنا ويتحول سلاحنا الى مجرد سيف خشبى نلوح به بيد راجفة عندما تشتد المحن ثم نعود ونتناساه بعد أن تحل المصيبة ويبدأ العدو بتجميع قواه من جديد استعدادا للجولة القادمة .

طبعا ان حظر تصدير المواد الاستراتيجية الى العدو ، والبترول أهم المواد الاستراتيجية ، هو تدبير سبقتنا اليه وطبقته وما زالت تطبقه سائر أمم العالم لا فى أيام الحرب فحسب بل أيضا فى حالات السلم . ويكفينا مثلا على ذلك المقاطعة التى تفرضها الولايات المتحدة على التجارة مع كوبا أو الصين الشعبية أو الحظر الذى فرضته ألمانيا الغربية عام ١٩٦٢ على تصدير أنابيب البترول الى الاتحاد السوفيتى ، أو الحظر الذى فرض على تموينات روديسيا بالبترول . ومن الطبيعى والبديهى أن الدول العربية أولى من غيرها بالمبادرة الى استعمال مثل هذا السلاح والى سد طريق البترول العربى فى وجه الدول التى تسترسل فى تحريض اسرائيل على العدوان بالرغم من انها هى نفسها وليس من باب

الصدف ، الدول التى تستنزف القسم الاكبر من خيراتنا البترولية وتعتمد على الودائع العربية لدعم اقتصادها والمحافظة على مستوى عملتها الوطنية · غير أن هذه المقاطعة لا يمكنها أن تؤدى مفعولها الرادع الا اذا توفرت لها شروط العزم والجدية والصمود ·واقترنت بسياسة عربية متماسكةمبنية على تكييف علاقاتنا البترولية بالغرب على ضوء الخطر الصهيونى وعلى أساس موقف الدول الغربية من النزاع العربى ــ الاسرائيلى ·

غير ان المقاطعة ليستسوى ما يمكن أنتسميه الوجهالسلبى لسلاح البترول أى وسيلة الردع التى لابد من اللجوء اليها للضغط على الدول التى تلتزم منا موقف العداءالسافر · أما الوجه الايجابىالذى لا يقل أهمية عن ذلك فيقوم من جهة على الافادة من القوة التفاوضية الهائلة التى تمنحها اياها سيطرتنا على ثلثى احتياطى البترول فى العالم لكسب الاصدقاء وتوثيق علاقاتنا مع الدول المستهلكة ومعظمها من الدول الصناعية الكبرى ومن جهة ثانية اعادة النظر فى الاوضاع الراهنة لاستثمار البترول الغربى وتحويل هذه الثروة من عامل ضعف واضطرابوتجزئة الى عامل من أهمعوامل التنمية الاقتصاديةوالنهضة السياسية فى الوطن العربى ·

على ضوء هذهالملاحظات الاولية يتضحلنا ان تقييم سلاح البترول من خلال ميزان القوى بين العرب واسرائيل يقتضى بحث قضية البترول العربى من النواحى التالية :

أولا ــ دور البترول فى موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى ·

ثانيا ــ الخطر الصهيونى على البترول العربى ·

ثالثا ــ الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى ·

الجزء الاول

دور البترول فى موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى

يختلف موقف الدول الكبرى من النزاع العربى ــ الاسرائيلى تحت تأثير عوامل مختلفة أهمها : اختلاف نظرة هذه الدول الى أساليب تأمين مصالحها البترولية فىالحاضر والمستقبل فى البلادالعربية · ويبدو منالمفارقات العجيبة لاول وهلة ان الدول التى تمتعت حتى الان بنصيب الاسد فى امتيازات النفط العربى (وفى طليعتها الولايات المتحدة وانجلترا) قد امتازت عن غيرها بتحيزها الدائم للجانب الاسرائيلى ، فى حين أن غيرها من الدول الغربية التى باشرت فىالماضى القريب نشاطها البترولىفى المنطقة أو التى تحتاج الى كميات

متزايدة من البترول العربى لسد حاجاتها الاستهلاكية تتخذ من العرب مواقف ودية أو حيادية أو على الاقل أقل عداء من الاولى . وينطبق ذلك بشكل خاص على ايطالياواسبانيا والمانيا الغربيةواليابان · أما فرنسا فلهاوضع خاص اذ ان هذه الدولة انتهجت فى السابق سياسة مماثلة للسياسة الانكلوسكسونية وساهمت عام ١٩٥٦ الى جانب اسرائيل فى العدوان على مصر · الا انها منذ عودة الجنرال ديجول الى الحكم عام ١٩٥٨ أعادت النظر فى موقفها السابق ورأت ان سياسة القوة التى مارستها ضد مصر وضد الجزائر ليست أفضل وسيلة لتأمين مصالحها البترولية · أضف الى ذلك ما تمتاز به السياسة الديجولية من نبل وسعة نظر وتمسك بمبادىء الحق والعدالة ·

ان هذا الاختلاف فى سياسة الدول الغربية تجاه العالم العربى ينطوى بتناقضاته على مغزى عميق ويدل دلالة واضحة على أهمية الدور الذى لعبه ويلعبه البترول فى التأثير على السياسة الغربية ·

ففيما يتعلق بالدول الكبرى (وفى طليعتها الولايات المتحدة الامـريكية وانجلترا) التى تمكنت بعد الحرب العالمية الاولى من فرض سيطرتها على القسم الاكبر من منابع النفط العربى نلاحظ أن سياستها فى هذه المنطقة من العالم قد قامت حتى الان وبالدرجة الاولى على المحافظة على امتيازاتها البترولية وذلك عن طريق تجزئة العالم العربى وتفتيت قواه وعرقلة نهضته الاقتصادية والسياسية ·

ويفسر الاستاذ وين ليمان Wayne Leeman أستاذ الاقتصاد فى جامعة ميسورى فى الولايات المتحدة يفسر فى كتابه عن (سعر بترول الشرق الاوسط) هذه الظاهرة بقوله : ان الغرب وربما انجلترا بشكل خاص يتبع سياسة قريبة جدا من شعار (فرق تسد) ويميل لحماية استقلال الدول المصدرة للبترول عن طريق التدخل العسكرى اما حركة الوحدة العربية فيعتبرها تهديدا لتموينات الغرب بالبترول . كما ان الكثيرين يعتبرون ان الدول المنتجة للبترول يجب أن تظل خارج الدولة العربية الموحدة حتى لواستوجب ذلك استعمال القوة (١) ·

وقد عبرت الجريدة الفرنسية لومند عن رأى مماثل عندما كتبت تقول « ان حياة وقوة العالم العربى قد أصبحتا مرتبطتين بالبترول » . ولقد أثارت بريطانيا العرب ضد الاتراك لكى تتغلغل فى البلاد العربية وتتوصل الى منابع النفط العربى ولكى تؤمن استغلال هذه المنابع عمدت الى خلق دويلات عربية مستقلة مرتبطة مع بريطانيا باتفاقيات امتياز · ومنذ ذلك الحين أصبح البترول السيد المطلق الذى يملى سياسة الشرق الاوسط وأصبحت السلسلة الثانية الوحيدة فى سياسة الغرب اتجاه البلاد العربية هى المحافظة على الامتيازات البترولية ·

---

(١) The Price of Midde East Oil «An Essay in Political Economy» by Wayne Leeman, Professor of Economics at the University of Missouri, Cornell University Press, New York, p. 235.

وقد جاءخلق اسرائيل نتيجة طبيعية لهذه السياسة اذ ان اسرائيل التى رأت النور على يد الدول الغربية وما زالت تستمد قواها من هذه الدول أصبحت حليفا طبيعيا للنفوذ الغربى فى المنطقة وقاعدة أجنبية جديدة له يستعملها لضرب العامل العربى وانهاك قواه بغية احكام السيطرة عليه والاستمرار فى استنزاف ثرواته البترولية ٠

وليس غريبا بعد ذلك أن تكون الدول الغربية الكبرى التى تسيطر على صناعة البترول فى الوطن العربى هى نفسها التى ساعدت على قيام اسرائيل والتى أصدرت البيان الثلاثى عام ١٩٥٠ لضمان وجود اسرائيل والتى كانت وما تزال تمد اسرائيل بالسلاح وبكافة وسائل الدعم الاقتصادى والعسكرى والسياسى ٠

لذلك لا يمكن بشكل من الاشكال معالجة قضية اسرائيل بمعزل عن قضية البترول وتجاهل هذه الحقيقة لا يمكنه أن يكون الا نوعا من الغباء أو ضربا من ضروب التضليل والتمويه ، لصرف انتباه الرأى العام والمسؤولين العرب عن الوضع الراهن لاستثمار ثرواتهم البترولية ولالهائهم بالمهاترات السياسية العقيمة ٠

لا بل يمكن القول أن تاريخنا السياسى فى هذه المنطقة من العالم منذ الحرب العالمية الاولى حتى الان يكاد يقرأ حرفا حرفا من خلال تسابق الشركات الكبرى والدول التى تساندها لاحكام السيطرة على مصادر النفط العربى واستغلالها ٠ كما ان خريطة العالم العربى قد رسمت على ضوء تقاسم هذه البلاد الى مناطق نفوذ تابعة للمصالح البترولية الغربية ٠ وكثيرا ما حدث عند اكتشاف البترول فى هذه البقعة أو تلك من الوطن العربى أن حولت هذه البقعة مهما صغر حجمها وقل عدد سكانها الى دولة ذات سيادة ومنحت علما ونشيدا وعزلت عن المجموعة العربية واضحت للشركات غلافا قانونيا جديدا تمارس تحت ستاره نشاطها فى ظل ما يسمى باتفاقيات الامتياز وقد ساعد قيام اسرائيل الى حد بعيد على استمرار هذا الوضع وذلك عن طريق استقطاب اهتمام الرأى العام العربى حول القضية الفلسطينية واستنزاف طاقاته فى النزاع العربى ــ الاسرائيلى واطلاق يد الشركات البترولية لممارسة نشاطها وفق مصالحها وفى اطار الشروط التى املتها ٠ وهكذا عزلت قضية البترول عن محور السياسة العربية بالرغم من انها حجر الزاوية فى سياسة الدول الغربية الكبرى فى بلادنا ٠ وبالرغم من ارتباطها الوثيق بالقضية الفلسطينية ارتباط السبب بالنتيجة ٠

والسؤال الذى يتبادر بشكل طبيعى الى الذهن على ضوء هذا الواقع هو هل يمكن يا ترى حمل الدول الغربية الكبرى على تبديل موقفها من النزاع العربى ــ الاسرائيلى على الرغم من مطامعها الحاضرة والمستقبلة حول الضغط العربى ؟

للاجابة على ذلك لابد من الملاحظة أولا ان الامتيازات البترولية التى فرضتها علينا هذه الدول قد شلت حريتنا فى التصرف والعمل وأضعفت قوتنا التفاوضية واقحمت معظم البلدان المصدرة فى دور المتفرج الذى لا حول له ولا قوة فى التأثير على نظام وأساليب استثمار ثرواته الطبيعية . فاتفاقيات الامتياز المعقودة فى البلاد العربية تمنح الشركات صلاحيات مطلقة لاستخراج البترول ونقله وتكريره وتسويقه لقاء نسبة من العائدات تمنحها للبلدان المضيفة .

لذلك يبدو من المستغرب نعت هذه البلدان بالبلدان المنتجة والمصدرة للبترول اذ أنها فى الواقع ليست سوى بلدان فيها شركات أجنبية تنتج وتصدر وتقرر كيفية استغلال الابار ومستوى الانتاج وتنفرد فى تحديد كلفة الانتاج والاسعار والتوزيع الجغرافى للصادرات كما تتصرف بحرية مطلقة فى كافة المواضع المتعلقة بالتكرير والنقل والاستثمارات وتنقل الرساميل .... الخ .

ومن الطبيعى وهذه هى الحال ان تميل هذه الشركات التى تنتمى اليها الى المحافظة على امتيازاتها القائمة وتقاوم كل محاولة لتغيير الوضع الراهن. وقد دلت تجارب السنوات الماضية على ان التحسينات الطفيفة التى ادخلت على شروط الامتيازات القديمة (ونذكر منها هنا تنفيق الريع وتثبيت الاسعار المعلنة ورفع مستوى العائدات) ان هذه التحسينات لم تكن ممكنة الا بعد ان توفر عند الدول العربية المعنية الوعى الكافى لبعض أوجه الغبن اللاحق بها والعزم الاكيد على تحقيق ما سبقتها اليه سائر الدول النامية الغنية بالبترول وفى طليعتها فنزويلا . كما أنه من الملاحظ من خلال تجارب السنوات الماضية أن الشركات لاتقبل بالتنازل عن امتيازاتها السابقة الا عندما وبقدر مايشتد عليها ضغط الدول المضيفة وتشعر بأن هذه الدول عازمة على استرجاع حقوقها حتى ولو اقتضى ذلك اللجوء الى التشريع . ويكفينا مثلا على ذلك قانون رقم (٨٠) الذى اعاد للعراق ٩٩ر٦ فى المائة من مساحة امتيازات الشركات الاجنبيـــة ومكنه من تحقيق ما لم يتمكن ولم يكن من المعقول تحقيقه بعد سنوات طويلة من مسرحيات المفاوضات . وهذا كله لم يمنع شركة نفط العراق من الاستمرار فى عملها فى المناطق التى تركت لها ، لا بل دفعها الى محاولة استرضاء الحكومة العراقية وتقديم عروض جديدة لها لم تكن تقبل بمجرد الحديث عنها فى السابق .

كما ان هذا القانون اعاد للعراق حرية التصرف فى قسم كبير من ثرواته وفتح فى وجهه أبوابا واسعة لاستثمار هذه الثروات مباشرة ولاقامة علاقات جديدة مع عدد كبير من الشركات والدول الاجنبية . ونذكر كلنا ان هذا الوضع الجديد قد حمل بعض الدول الاوربية على تعديل موقفها من النزاع العربى — الاسرائيلى وعلى تحسين علاقاتها مع العراق ومع غيره من الدول العربية .

ويمكن استخلاص نفس العبر من السياسة التى تنتهجها الجزائر تجاه الشركات الاجنبية التى حصلت على امتيازاتها قبل الاستقلال . ففيما يتعلق مثلا باستثمار الغاز وضعت الحكومة الجزائرية منذ عام ١٩٦٥ حدا لحرية تصرف

الشركات الاجنبية بالغاز الطبيعى،واحتفظت لنفسها بحق استثمار الغاز المنتج وتصديره مما منحها قوة تفاوضية هائلة فى علاقاتها لا مع الدول الصناعية الكبرى فحسب بل أيضا مع الشركات ذاتها التىكانت فى السابق تنفرد فىانتاج الغاز وتصديره والتى اصبحت الان تتسابق على شراء الغاز الجزائرى من الشركةالوطنية الجزائريةسوناطراك.كما ان الجزائر قد اتخذت ابان العدوان الاسرائيلى علىالدول العربية فىشهر حزيران ١٩٦٧ تدبيرا كان له أفضلالاثر على تعديل الامتيازات السابقة وعلى تطوير علاقاتها مع الشركات الاجنبية . فقد اقدمتالحكومة الجزائرية عندئذ علىوضع كافةالشركات الانكلوسكسونية تحت اشراف الدولة ، وعينت مفوضين جزائريين للاشراف على عملياتها ومراقبة حساباتها وأرغمتها علىاعادة كل واردات مبيعاتها الى الجزائر . وقد استطاعت الحكومة الجزائرية بعد ذلك ان تفاوض هذه الشركات على زيادة رأسمالها الموظفة فى الجزائر وعلى التنازل عن قسم كبير من امتيازاتها السابقة · وقد ادت هذه المفاوضات الى اتفاق عقد فى ١٩ تشرين الاول ١٩٦٨ مع شركة جيتى · ويعتبر هذا الاتفاق سابقة من نوعها فى تاريخ استثمار البترول العربى اذ انه يقضى بتنازل جيتى عن ٥١ فى المائة من الحقول التى اكتشفتها ومن انتاجها لمصلحة السوناطراك وبعقد اتفاقية مشاركة جديدة بين الطرفين تعتبر من افضل اتفاقيات المشاركة التى عقدت حتى الان فى منطقتى الشرق الاوسط وشمال افريقيا (١) . وتجرى حاليا المفاوضات لعقد اتفاقيات مماثلة مع سائر الشركات الموضوعة تحت مراقبة الدولة منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وهى شل وسنكلير وفيليبس وموبيل والبازو ·

وان دلت هذه الامثلة على شىء فانما تدل على ان مبدأ « شرع ولا تفاوض » لا يؤدى عندما يطبق بعزم وحكمه الى الحاق الضرر بالدول العربية والى تدهور علاقاتها مع الشركات والدول الغربية كما يدعى البعض بل يؤدى بالعكس الى تعزيز قوة العرب التفاوضية والى تأمين الشروط الملائمة لازالة حالة التبعية ولتطوير علاقاتنا مع الدول المستهلكة وفق ماتقتضيه مصالحنا الاقتصادية والسياسية ·

من خلال ذلك يتضح ان التفكير فى الافادة من ثرواتنا البترولية للضغط على الدول المستهلكة ولحملها على تبديل موقفها من النزاع العربى ــ الاسرائيلى يتطلب اول مايتطلب اعادة النظر فى الامتيازات القديمة والتحرر من القيود التى فرضتها علينا · وهذا يعنى الاقلاع عن دور المتفرج الذى ارتضيناه لنفسنا حتى الان والمبادرة لاخذ الزمام بيدنا وتحويل اتفاقيات الامتياز الى اتفاقيات تجارية نبيع بموجبها بترولنا الى من نشاء ، ونقيم على اساسها علاقات اقتصادية وسياسية جديدة مع الغرب وغيره · ومهما كان الاطار القانونى لهذه الاتفاقيات ، ومهما اطلق عليها من تسميات (اتفاقيات مشاركة او عقود مقاولة أو ماشابه ذلك) فالمهم فى الموضوع هو استعادة حقوق السيادة على ثرواتنا البترولية واستعادة حرية التصرف بها ·

(١) للتفاصيل راجع « مجلة البترول والغاز العربى » عدد كانون الاول ١٩٦٨ ·

بهذه الشروط يمكن للبترول العربى ان يلعب الدور الحيوى الذى يعود له لا فى انمائنا الاقتصادى فحسب كمـــا سنرى ذلك فى القسم الثالث من هذا البحث ، بل أيضا فى تدعيم مواقفنا تجاه الدول التى تؤثر فى النزاع العربى ــ الاسرائيلى .

ومن البديهى ان هذا الدور سيزداد اهمية فى المستقبل بازدياد حاجات الدول المذكورة (وفى طليعتها امريكا والدول الاوربية) الى البترول العربى .

ويعود السبب فى ذلك الى زيادة حاجات الاستهلاك من جهة والى ارتفاع استهلاك البترول والغاز الطبيعى بالنسبة لسائر مصادر الطاقة من جهة ثانية . فحتى عام ١٩٥٠ كان البترول والغاز يغطيان ١ر١٣ فى المائة فقط من حاجات الطاقة فى بلدان اوروبا الغربية مقابل ٧ر٧١ فى المائة للفحم . وفى عام ١٩٦٧ زاد لاول مرة استهلاك الهيدروكربونات على استهلاك الفحم اذ بلغت النسب ٥٢ فى المائة للاولى مقابل ٤٨ فى المائة فقط للفحم والسبب فى ذلك ان البترول والغاز الطبيعى يحلان تدريجيا محل الفحم فى مختلف ميادين استهلاك الطاقة . وقد كانت لهما حتى الان الغلبة فى قطاعات النقل والتدفئة وماتزال المنافسة قائمة فى الميادين الاخرى كمحطات توليد الكهرباء والمصانع وذلك على الرغم مما يتمتع به الفحم الاوروبى من حماية ضد البترول المستورد .

فمن المقدر ان يستمر تزايد استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، وان يرتفع من ٢١٤ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ماينا هز ٥٤٠ مليون طن عام ١٩٧٠ والى ما يقارب ضعف هذا الرقم عام ١٩٨٠ ومن المقدر نتيجة لهذا التطور السريع فى الطلب الاوربى ان يزيد اعتماد أوروبا الغربية على مصادر البترول العربى . ففى عام ١٩٦٧ بلغت واردات أوروبا الغربية من البترول ٤٥٠ مليون طن منها ٢٩٨ مليون طن أى ٦٦ فى المائة من المجموع تم استيرادها من الدول العربية . ومن المنتظر أن تزداد هذه الواردات بصورة موازية لتزايد الطلب فى أوروبا .

أما فى الولايات المتحدة الامريكية فتشير أحدث التقديرات الى أن حاجتها الى البترول المستورد لسد حاجاتها الاستهلاكية سيرتفع من ١١٠ مليون طن عام ١٩٦٠ الى ٢٦٥ مليون طن عام ١٩٨٠ .

ويكفى كى نرسم صورة عن أثر صادرات البترول العربى الى الغرب ان نعيد الى الذاكرة بعض الحقائق التى يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

١ ــ ان زيادة استهلاك البترول فى البلدان الصناعية قد رافقه منذ الحرب العالمية الثانية نمو سريع فى صناعة التكرير وصناعة البتروكيمياء والصناعات الاخرى المكملة لها . هذا فضلا عن شتى انواع الخدمات التى ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالقطاع النفطى . لذا يمكن القول ان دور البترول فى اقتصاد البلدان الصناعية لايقتصر على كونه مصدرا من اهم مصادر الطاقة بل

يتعدى ذلك الى كونه عاملا رئيسيا من عوامل التقدم الصناعى والانماء الاقتصادى

٢ ـ ان البترول العربى يشكل موردا ماليا حيويا للاقتصاد الغربى · وتنشأ هذه الموارد من مصادر مختلفة يمكن تصنيفها فيما يلى : ـ

ـ ارباح الشركات العاملة فى الدول العربية فى مرحلة الانتاج وتقدر هذه الارباح لعام ١٩٦٧ بمليارين ونصف المليار من الدولارات . اما فيما يتعلق بالشركات الامريكية بشكل خاص فقد أشارت دراسة وضعت مؤخرا بعنوان « المصالح الامريكية فى الشرق الاوسط » الى ان القيمة الدفترية للرساميل البترولية الامريكية الموظفة فى منطقة الشرق الاوسط لم تتجاوز عام ١٩٦٦ ١ر٥٦ مليار دولار وان أرباح الشركات الامريكية خلال العام المذكور بلغت ٨٥٢ مليون دولار أى ٥٥٪ من الرساميل الموظفة (١) .

ـ الرسوم والضرائب التى تستوفيها الدول المستوردة على البترول العربى المستهلك عندها وتقدر هذه الضرائب والرسوم لعام ١٩٦٧ بما يقارب ١٠ مليارات دولار فى أوروبا الغربية وحدها ·

ـ دخل البلدان العربية المنتجة للبترول · وان كان هذا الدخل يعود مبدئيا للبلدان العربية فالواقع ان قسطا كبيرا منه سرعان مايستعيد طريق الاسواق الغربية وذلك لشراء معدات ومواد استهلاكية مصنوعة فى الغرب او للتوظيف الخاص والحكومى فى المصارف والاسواق المالية الغربية · ويقدر حاليا مجموع هذه الرساميل بما يزيد على ٥ مليارات دولار .

هذا وبما أن انتاج البترول العربى سيتضاعف بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ فمن المقدر أن المنافع التى ستجنيها البلدان الصناعية من البترول العربى سترتفع بنفس النسبة . هذا بالاضافة طبعا الى اهمية البترول العربى الاستراتيجية بالنسبة للدول الصناعية .

على ضوء هذه الحقائق يتضح ان البترول سيظل الى امد طويل محور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين العرب والغرب وان اهمية الدور الذى يمكن ان تلعبه هذه الثروة الضخمة فى تحديد طبيعة العلاقات بين الطرفين ستزداد مع السنين . وغنى عن القول ان هذا الوضع يفسح أمام العرب مجالا واسعا للمساومة وللافادة من هذا الجانب الايجابى لسلاح البترول فى اطار سياسة وطنية واعية تستهدف الضغط على الدول التى تساند اسرائيل وتوثيق الروابط مع الدول التى تقف الى جانب العدل فى النزاع العربى الاسرائيلى .

---

(١) «U.S. Interests in the Middle East», American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington 1968.

الجزء الثـــانى

الخطر الصهيونى على البترول العربى

اما الوجه الثانى لدور البترول فى ميزان القوى بين العرب واسرائيل فيتعلق بالخطر الصهيونى المباشر على البترول العربى · ويتجسم هذا الخطر فى تغلغل الرأسمال الصهيونى فى الشركات البترولية الغربية العاملة فى الدول العربية وفى افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية وفى مد يد اسرائيل الى منشآت النفط العربى .

١ ــ تغلغل الرأسمال الصهيونى فى شركات البترول الغربية

من الحقائق الاولية التى يجب ألا تغرب عن الذهن أن الدول العربية ليست لها اية مساهمة فى رأسمال الشركات صاحبة الامتيازات وانه ليس باستطاعتها فى ظل الامتيازات القائمة مراقبة تكوين رأس المال هذا ، ومعرفة مصدره واصحابه خاصة وأن ملكية أسهم هذه الشركات تتبدل أحيانا بصورة كثيرا ما تكون سرية هذا ومع أن المعطيات الاحصائية ليست كاملة حول هذا الموضوع ، فمن المعروفأن بعض المؤسساتالمالية اليهودية المعروفة بولائها السافر لاسرائيل وللحركة الصهيونية قد تمكنت من شراء قسم لا يستهان به من اسهم الشركات البترولية العاملة فى الوطن العربى وفى طليعة هذه المؤسسات المصارف وشركات التمويل التى تسيطر عليها عائلة روتشيلد · هذه العائلة التى كانت منذ مطلع هذا القرن من كبار دعاة الصهيونية والعاملين لها . وقد بدأت مساعدة آل روتشيلد للحركة الصهيونية عندما استجاب ادموند روتشيلد رئيس فرع العائلة الفرنسى آنذاك لدعوة تيودور هرتزل وراح يغدق الاموال منذ عام ١٨٨٢ لتوطين اليهود فى فلسطين · وسرعان ما انضم فرع العائلة الانجليزى لهذه الحركة وتمكن ليونيل روتشيلد من حمل حكومة بلفور الانكليزية على اصدار وعد بلفور المعروف فى ٣ تشرين الثانى ١٩١٧ والذى نص على « أن حكومة صاحبة الجلالة تنظر بعين الرضى الى قيام وطن للشعب اليهودى فى فلسطين » · وقد ازداد تضامن عائلة روتشيلد مع زعماء الحركة الصهيونية بعد اغتصاب الاراضى العربية فى فلسطين واصبح للعائلة مصالح مالية ضخمة فى شتى ميادين الاقتصاد الاسرائيلى كالمصارف والزراعة والصناعة والسياحة · كما أن عائلة روتشيلد تولت خلال العشرين سنة الماضية حملات التبرع لاسرائيل فى كل من أمريكا وأوربا · وقد برز هذا النشاط بشكل واضح قبل وخلال وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ وخصـــوصا فى فرنســـا وانجلترا حيث ترأس آل روتشيلد لجان التبرعات لاسرائيل ووجهوا الحملات الدعائية الواسعة التى شنتها الصحف وسائر وسائل الاعلام الغربية ضد العرب · كما أن أحد زعماء العائلة ادموند روتشيلد قام بعد العدوانبزيارة اسرائيل ووجه بعد عودته الى فرنسا نداء الى يهود العالم دعا فيه كل واحد منهم للمساهمة « بمرتب شهر أو بنصيب وافر من دخله أو بجزء من رأسماله لمعاضده اسرائيل ».ومما يذكر

ايضا أن هذه العائلة اشتركت فى المؤتمر الذى عقده فى تل ابيب فى آب ١٩٦٧ ستون ثريا توافدوا من مختلف اقطار العالم لبحث امكانية توظيف مليار ليره استرلينية فى اسرائيل ·

لم يكن نشاط عائلة روتشيلد البارز فى الحركة الصهيونية يستحق الاهتمام لولا مساهمة هذه العائلة فى معظم الشركات الاجنبية التى تعمل فى بلادنا وتستثمر ثرواتنا البترولية · والمعروف ان هذه العائلة تملك اسهما فى شركة شل وشركة غولف اويل كوربوريشن وشركة البترول الفرنسية وكلها من كبار الشركات العاملة فى الدول العربية . ويذكر السيد جان بوفيه استاذ التاريخ فى جامعة ليل الفرنسية فى كتابه عن عائلة روتشيلد ان شراء هذه العائلة لاسهم الشركات البترولية العاملة فى البلاد العربية يتم أحيانا بصورة مباشرة واحيانا بصورة مستترة عن طريق شركات التمويل التى تسيطر عليها العائلة وفى طليعتها « الشركة الفرنسية للتمويلات البترولية » ·

(Société Française d'Investissements Pétroliers)

وشركة استثمارات الشمال (١) (Société d'Investissements du Nord)

كما تجدر الاشارة الى أن عائلة روتشيلد مولت خط الانابيب الذى مدته اسرائيل بين ميناء ايلات وحيفا وقطره ١٦ انش .

بالاضافة الى عائلة روتشيلد فان ثمة مؤسسات يهودية أخرى وثيقة الصلة باسرائيل تمكنت من وضع يدها على قسم من رساميل الشركات البترولية العاملة فى البلاد العربية وفى طليعة المؤسسات المالية المعروفة بممارسة هذا النشاط مؤسسة صموئيل ومؤسسة لازار اخوان · ومما تجدر الاشارة اليه ان شركة غولف أويل كوربويشن التى تملك ٥٠ ٪ من اسهم شركة بترول الكويت قد طرحت مؤخرا فى الاسواق المالية العالمية قرضا بمبلغ ٤٠ مليون دولار بفائدة ٧ فى المائة ومن بين الذين سارعوا للاكتتاب فى هذا القرض عائلة روتشيلد ومصرف لازار اخوان ومؤسسة صموئيل وشركاه .. واحدى المؤسسات الرسمية العربية (٢) .

ولابد للمرء أن يتساءل : هل يجوز منطقيا ان لم نقل وطنيا وضميريا ان تساهم الدول العربية الى جانب الرأسمال الصهيونى فى تمويل الشركات البترولية الاميركية التى تعمل فى بلادنا ونحن على ما نحن عليه من نزاع مصيرى مع اسرائيل وشعوبنا تعانى ما تعانيه من فقر وجهل وتخلف وبلادنا تجابه ما تجابهه من استهتار الشركات والدول التى تساندها بمصالحنا ومصيرنا ؟

---

(١) «Les Rotschild», Jean Bouvier, Editions Fayard, Paris 1967.

(٢) راجع مجلة Economist اللندنية عدد ٢٣ — ٢٩ تشرين الثانى ١٩٦٨ ·

وهل يجوز أن يتغاضى مكتب مقاطعة اسرائيل عن تسرب الرأسمال الصهيونى الى قلب العالم العربى فى حين أنه يقيم الدنيا ويقعدها لان شركة كوكاكولا فتحت فرعا لها فى اسرائيل ؟

واذ نتمنى ان يسارع مكتب مقاطعة اسرائيل الى التحقيق فى هذا الموضوع الحيوى لا يسعنا الا أن نلاحظ ان تسرب الرساميل الصهيونية الى صناعة البترول فى الوطن العربى خطر سيظل قائما طالما ان الدول العربية عاجزة عن معرفة مصادر وتبدل تكوين رساميل الشركات صاحبة الامتيازات · لهذا السبب لا يمكن ازالة هذا الخطر الا أن تبادر الدول العربية الى ازالة الامتيازات القديمة والاستعاضة عنها بالاستثمار الوطنى المباشر وذلك اما عن طريق الرأسمال الوطنى وأما عن طريق المشاركة مع رساميل اجنبية يمكن التحقق من مصدرها وهوية مالكيها ·

٢ ـ افلات اسرائيل من شبكة المقاطعة العربية

لا شك ان حجب البترول العربى عن اسرائيل قد آثر الى حد بعيد على الاقتصاد الاسرائيلى · فقد واجهت اسرائيل صعوبات كبيرة فى تامين حاجاتها الاستهلاكية واضطرت لاتخاذ تدابير صارمة لضغط الطلب الداخلى وصرف مبالغ كبيرة من القطع النادر يناهز معدلها ٢٠ مليون ليرة استرلينية سنويا لاستيراد ما تحتاجه من البترول الخام .

الا ان اسرائيل قد استطاعت ان تتغلب على المصاعب التى سببتها لها المقاطعة العربية وذلك بوسائل يمكن للدول العربية أن تؤثر عليها ، اذ أن اسرائيل تستورد البترول الخام من بعض الدول الصديقة أو المفروض فيها أن تكون صديقة للعرب كما أنها تشترى بعض الكميات من الشركات التى لها مصالح فى الدول العربية ·

واهم مصادر تموين اسرائيل بالبترول الخام فنزويلا واندونيسيا وايران وكلها أعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للبترول التى تضم الى جانب الدول الثلاث المذكورة خمسة بلدان عربية · كما أنه من المعروف ان شركتى سوكونى وشل قد أمدتا اسرائيل بكميات كبيرة من البترول الخام وان هذه الشركة الاخيرة قد وقعت مع اسرائيل عقدا طويل الاجل لتموينها بكميات من البترول الفنزويلى قيمتها ٨٠٠ر٠٠٠ ليرة استرلينية فى السنة (١) .

وأقل ما يمكن ان يقال على ضوء هذه الحقائق ان الحد الادنى المطلوب هو أن تعمل الدول العربية كل ما فى وسعها لكى تحمل الدول التى لها واياها مشاكل

---

(١) «Oil in the Middle East», Stephen Longrigg, Oxford University Press, London 1968, pp. 253 and 233.

ومصالح مشتركة فى اطار الاوبيك وهى ايران وفنزويلا وأندونيسيا على الكف عن تموين اسرائيل بالبترول ومنع الشركات العاملة عندها عن تصدير انتاجها الى اسرائيل اما الشركات التى لها مصادر فى البلاد العربية والتى فتحت الباب امام الرساميل الصهيونية للتسرب الى قلب الوطن العربى والتى قبلت بتموين صناعة اسرائيل وجيشها بالبترول ضاربة عرض الحائط بتدابير المقاطعة وبالمصالح العربية فلا يجوز التعامى عن نشاطها ولابد لمكتب مقاطعة اسرائيل من التحقيق فى أوضاعها وأخضاعها لانظمة المقاطعة ٠

٣ ــ امتداد يد اسرائيل الى البترول العربى

اما الوجه الثالث للخطر الصهيونى على البترول العربى فيتجسم فى سيطرة اسرائيل المباشرة على صناعة النفط العربى وقد برز هذا الخطر بشكل واضح بعد عدوان حزيران ١٩٦٧ عندما وضعت اسرائيل يدها على ابار النفط فى شبه جزيرة سيناء وبدأت استغلالها بمعدل يناهز حاليا ٣ ملايين طن فى السنة ٠ كما أصبحت تسيطر فى الاراضى السورية المحتلة على جزء من خط انابيب التابلاين الذى ينقل البترول السعودى الى ميناء صيدا اللبنانى . وقد طالبت اسرائيل مؤخرا بقسم من عائدات النقل فى هذا الخط ٠ ولا يوجد أى دليل يثبت انها لم أو لن تبدأ بضخ بعض الكميات التى تمر عبر هذا الخط .

كما أن اسرائيل كما هو معروف قد باشرت ببناء خط للانابيب سعته ٥٠ مليون طن فى السنة لنقل البترول من ميناء ايلات الى ميناء عسقلان على شاطىء المتوسط ٠ ومن المقدر أن تنتهى أعمال بناء هذا الخط فى أواخر عام ١٩٦٩ ٠ ومن البديهى أنه ليس من المعقول أن تبادر اسرائيل الى تنفيذ مثل هذا المشروع ان لم تكن قد حصلت مسبقا علىضمانات أو على الاقل على وعود منالشركات العاملة فى البلاد العربية وفى ايران لاستعمال هذا الخط والاستعاضة ولو جزئيا عن قناة السويس ويبدو ان مثل هذه الضمانات قد أعطيت فعلا من قبل ايران على الاقل ٠

هذا وبما أن الشركات تتولى وحدها تصدير البترول العربى ٠ وحيث أن مراقبة حركة الناقلات المحملة بالبترول العربى اقرب ما تكون الى المراقبة الصورية فليسمن المستبعد أن يتم شحنقسم من بترولالخليج بواسطة الخط الاسرائيلى وهذا يعنى ان اسرائيل ستجنى بالاضافة الى أرباح النقل التى ستحرم منها البلدان العربية فوائدا اقتصاديا وسياسية طائلة اذ انه منالمؤكد ان اسرائيل لن تكتفى بنقلالبترول بل انها ستعمل على الافادة من هذا البترول لتطوير صناعة التكرير وخصوصا صناعة البتروكيمياء فى أراضيها ٠

ولا يسع المواطن العربى الا أن يشعر بالالم والذهول عندما يفكر أن موضوع مد خطوط جديدة للبترول من منطقة الخليج الى سواحل سوريا ولبنان مطروح كضرورة ملحة منذ بضع عشرة سنة وحتى الان لم تقدم الدول المعنية على خطوة ايجابيــة واحدة لتنفيذ هذا المشروع الحيوى ٠ومدانابيب البترول لميعدتتلك

العملية المعقدة أوالمكلفة التى لا يمكن أن تقوم بها الا الشركات البترولية الكبرى فالجزائر قامت بعد ثلاث سنوات فقط من الاستقلال بمد خط أنابيب وطنية من حوض الحمراء الى مرفأ أرزو · وقد تبين ان هذا المشروع ضرورى واقتصادى كما أن الحكومة الجزائرية قد باشرت مؤخرا بناء خط لنقل ١٢ مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعى من حاسى الرمل الى سكيكدا وتنوى بناء خط آخر للبترول من حوض الحمراء الى سكيكدا ·

الجزء الثالث

١ ــ الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى

قد يبدو لاول وهلة ان موضوع الافادة من البترول لتنمية الاقتصاد العربى بعيد عن اطار النزاع العربى ــ الاسرائيلى والواقع ان هذا الموضوع يشكل وجها من أهم أوجه الدور الذى يمكن أن يلعبه البترول العربى فى وجه الخطر الصهيونى · ذلك لان التنمية الاقتصادية شرط أساسى من شروط القوة العسكرية والسياسية ولان معركة البقاء التى تشنها علينا اسرائيل والدول التى تساندها لاتقتصر على المعارك المسلحة بل تشكل أيضا بالنسبة لنا تحديا حضاريا بكل ما لهذه الكلمة من معنى . ولا يمكن بحال من الاحوال أن تحشد القوى وتبنى الجيوش وتكدس الاسلحة وان نهمل فى الوقت نفسه ثروة ضخمة يمكنها ويجب علينا ان نجعل منها العمود الفقرى فى شتى مجالات نمونا الصناعى والزراعى والعلمى والفنى. خاصة وان هذه الثروة كما سبق وأشرنا بدلا من أن تلعب الدور الذى يعود لها فى تنمية هذه البلاد ودفع عجلة عمرانها بدلا عن ذلك كانت وما تزال بما تنطوى عليه من مصالح اجنبية مصدر اضطراب سياسى وعامل تجزئة وسببا من أهم أسباب غرس اسرائيل كخنجر فى خاصرة الوطن العربى.

وايه خطوة جدية لمعالجة هذا الوضع تقتضى أول ما تقتضى تحولا جذريا فى الموقف الذى وقفته الدول العربيـــة فى الماضى من نظام استثمار ثرواتهـــا البترولية . أى أنه بدلا من أن نكتفى بالدور السلبى الذى ارتضيناه لانفسنا سنين طويله والذى يقوم على اطلاق يد الشركات الاجنبية فى رسم وتنفيذ المخططات التى تشاء أصبح لزاما علينا أن نعيد النظر فى مفهوم الامتياز كما طبق حتى الان ونأخـــذ الزمام بيدينا ونبادر برسم سياسة بترولية تتلائم ومصالحنا الوطنية فى مختلف مراحل الانتاج والتكرير وتحديد الاسعار والنقل وانشاء الصناعات البتروكيمائية والصناعات الاخرى المتفرعة عن صناعة البترول والغاز أو المكملة لها ·

لا مجال هنا للتوسع فى هذه النقاط كلها ولا حاجة لذلك اذ أن هذه المسائل قد أصبحت منذ بضع سنوات موضع اهتمام المسئولين والمختصين والرأى العام العربى · كما أن تجارب السنوات الماضية قد دلت على أن معظم الدول العربية قد انطلقت فعلا وحققت خطوات أولية مشجعة فى سبيل «زرع» البترول وعائداته لتنمية اقتصادياتها ·

الا ان هذه التجارب نفسها قد طرحت بعض المشاكل التى لم تنل حتى الان ما تستحق من اهتمام ومنها ما يتعلق بطبيعة علاقاتنا مع الشركات ومع الدول المستهلكة . فمن الملاحظ أن الاهتمام يتركز منذ بضع سنوات فى اطار الاوبيك أو خارج هذا الاطار على بعض المسائل الهامة ولا شك دون مسائل أخرى لا تقل أهمية عنها وأن معالجة المسؤولين العرب لموضوع البترول كثيرا ما تنطلق من قواعد أصبحت أشبه ما يكون بمسلمات وضعتها الشركات الاجنبية . فجهود الاوبيك قد تركزت حتى الان وبالدرجة الاولى على تحسين معادلة مناصفة الارباح وذلك عن طريق تنفيق الريع أو تثبيت الاسعار أو ما شابه ذلك . ولكن حتى الان لم تتساءل الاوبيك عن مبرر وجود مبدأ مناصفة الارباح ولم تطرح موضوع الامتيازات من أساسه كما أنها لم تعر أى اهتمام لمواضيع صناعة التكرير وصناعات البتروكيمياء فى البلدان المنتجة مع أن هذه الصناعات تشكل أهم مراحل تصنيع البترول وأهم مصادر منافعه الاقتصادية وآثاره على سائر قطاعات الاقتصاد الوطنى .

ومن الجدير بالتامل ان هذه الصناعات قد سجلت فى اسرائيل خلال السنوات الماضية تقدما سريعا لم تعرفه فى البلدان العربية التى تتمتع فى هذا الميدان بامكانيات هائلة لا يمكن بشكل من الاشكال مقارنتها بامكانيات اسرائيل الضيقة ٠

ففى ميدان التكرير نلاحظ ان انتاج مصفاه حيفا بلغ ٥ ملايين طن عام ١٩٦٨ أى ٥ر٢ أضعاف الكميات التى كررت خلال العام المذكور فى لبنان مثلا حيث يوجد مصبان هامان للبترول ٠

أما صناعات البتروكيمياء فى اسرائيل فقد حقق انتاجها زيادة بلغت ١٤ ــ ١٥ فى المائة فى السنة . ويشمل هذا الانتاج الصناعات التحويلية المستهلكة للمنتجات البتروكيمائية كصناعة البلاستيك . ويوجد الان فى اسرائيل ما لا يقل عن ١١٠ شركات لانتاج المواد البلاستيكية و ٥٤ شركة لانتاج السلع والبضائع المصنوعة من المطاط و ٥ مصانع للمنظفات الصناعية وشركتان لانتاج الاطارات وتصديرها الى ما يزيد على ٤٠ دولة من دول العالم .

أما فى الدول العربية فقد بوشر بناء بعض صناعات الاسمدة ووضعت مشاريع لانشاء مصافى وطنية ولكننا ما نزال فى أول الطريق ٠ كما أن هذه الصناعات تطرح مشاكل تسويقية لا يمكن حلها الا فى اطار التعاون العربى .

٢ ــ التعاون البترولى العربى

ان تطور صناعة النفط فى الوطن العربى قد أبرز على الصعيد الاقليمى بعض الحقائق الجوهرية التى لم يعد فى الامكان تجاهلها والتى تفرض نفسها فرضا على البلدان المعنية ٠

ــ الحقيقة الاولى هىأن منطقة الشرق العربى تشكلمن الناحية الجغرافية مركزا متكاملا لانتاج البترول ونقله الى أسواقه الاستهلاكية وان كافة بلدان المنطقة بلدان انتاج كانت أم بلدان عبور هى من ثمة معنية بشكل مباشر بنمو صناعة البترول ٠ ويكفينا نظرة خاطفة على خريطة العالم العربى كى أن نتبين أن أقصر وأفضل طريق لنقل البترول المنتج فى شرق المنطقة وفى جنوبها الشرقى أى فى العراق والكويت وامارات الخليج العربى والمملكة العربية السعودية الى أسواق أوربا ونصف الكرة الغربى هو المرور عبر البلدان التى تقع شرق المنطقة أى الاردن وسوريا ولبنان والجمهورية العربية المتحدة وذلك عبر قناة السويس وخطوط الانابيب التى تربط الحقول بموانى سوريا ولبنان . هذا ونظرا لتزايد الصادرات العربية وبلوغ النقل فى انابيب التابلاين وشركة نفط العراق سعته القصوى فلابد من شبكة جديدة للانابيب لمواجهة خطر نقل البترول العربى عن طريق رأس الرجاء الصالح فقبل اغلاق قناة السويس لم تكن كميات البترول المنقولة من الخليج الى أمريكا وأوربا الغربية عن طريق رأس الرجاء الصالح تتجاوز ثلاث ملايين طن مقابل ١٦٠ مليون طن عبر قناة السويس و ٦٤ مليون طن من شرق المتوسط ٠ ومنذ عدوان ١٩٦٧ تحولت كل الكميات التى كانت تمر عبر القناة الى طريق رأس الرجاء الصالح ٠ وحتى بعد اعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية فمن المنتظر أن تتزايد الكميات المنقولة عن طريق رأس الرجاء الصالح بتزايد انتاج منطقة الخليج العربى اذ أنه من المقدر أن يتضاعف انتاج الشرق الاوسط بين عام ١٩٦٧ و ١٩٧٧ ويرتفع خلال هذه الفترة من ٤٩٦٫٨ ملايين طنالى مايقارب المليار طن.يصدر منها مايقدر بـــ ٦٠٠ مليون طن على الاقل الى أوربا وأمريكا ٠ أى أن عجز وسائل النقل الحالية (بما فى ذلك قناة السويس) سيبلغ خلال السنة المذكورةنحو ٣٧٥مليون طن ٠ وستنقل هذه الكمية الضخمة عن طريق رأس الرجاء الصالح أن لم تبادر الدول العربية الى مد شبكة جديدة للانابيب من الخليج الى المتوسط .

ــ الحقيقة الثانية ، هى أن تطور صناعة البترول العربى قد أدى الى ظاهرة ذات مغزى عميق وهى زيادة التبادلات التجارية بين بلدان المنطقة وتدفق جزء من الرساميل البترولية من شرق المنطقة الى غربها ويوازى تدفق الرساميل هذا تيار هام لهجرة اليد العاملة والفنيين وغيرهم باتجاه معاكس. أى من غرب المنطقة الى شرقها من البلدان العربية غير المصدرة للبترول والكثيفة السكان الى البلدان العربية المصدرة للبترول والقليلة السكان .

ــ الحقيقة الثالثة هى أن تجزئة الوطن العربى الى دويلات صغيرة كانت ولا

تزال العائق الرئيسى فى سبيل التنمية الاقتصادية وفى سبيل الافادة من البترول لتنفيذ مشاريع كبرى كالمصافى ومصانع البتروكيمياء أو استعمال العائدات لتمويل مختلف مشاريع الانماء فالاسواق العربية التى لا يزيد عدد مستهلكيها على بضعة آلاف أو بضعة ملايين لا تشكل مجالا كافيا وملائما للتخطيط الاقتصادى ولبناء وحدات انتاجية تحتاج أول ما تحتاج الى أسواق استهلاكية واسعة ٠

على ضوء هذه الحقائق يتضح أنه لو طرحنا كل الاعتبارات القومية جانبا ، ونظرنا الى الدول العربية من زاوية اقتصادية صرفة لوجدنا انها من ناحية استثمار البترول بلدان اقتصاد متكامل يحتاج بعضها الى البعض الاخر ولا تتحقق مصالح بعضها الا بتحقيق مصالح البعض الآخر . لذلك فان موضوع الافادة من الثروات البترولية لتنمية الاقتصاد العربى مرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع التعاون الاقتصادى بين البلدان العربية . ومثل هذا التعاون يتطلب انشاء منظمة عربية للبترول تضم الدول العربية المنتجة والدول العربية التى يمر البترول عبر أراضيها ٠ فى اطار مثل هذه المنظمة يمكن للدول المعنية أن تنسق سياساتها الانمائية وتزيل الحواجز الاقتصادية فيما بينها وتفتح اسواقها بعضها على بعض ، وتوفر الظروف اللازمة والمجال الاقتصادى الكافى والملائم لتنفيذ مشاريع انمائية مشتركة تمول بواسطة الفائض من الرساميل البترولية وتستمد مواردها الاولية من البترول والغاز ومشتقاتها ٠

أما اذا نظرنا الى الموضوع من زاوية قضايانا القومية الكبرى وفى طليعتها قضية النزاع العربى ــ الاسرائيلى لتبين لنا أن دمج صناعة النفط بالاقتصاد العربى وكف يد الشركات عن التلاعب بمقدراتنا شرط أولى من شروط التحرر من وضع التبعية وخطوة اساسية لا بد منها لتحويل ثرواتنا البترولية الى عامل من أهم عوامل قوتنا التفاوضية فى علاقاتنا مع الدول الاجنبية ، والى عنصر اساسى فى ميزان القوى بيننا وبين اسرائيل ٠

ندوة القانونيين العرب عن القضية الفلسطينية

تستند وجهة النظر العربية فى قضية فلسطين على حجج قانونية قوية ولكن العرب لم يعنوا العناية الكافية بنشر هذه الحجج على الرأى العام وعلى الرأى العام الغربى بشكل خاص ، بينما لجأ العدو فى مناسبات كثيرة الى حجج واهية فى الواقع ولكنه حاول اعطاءها شكلا علميا لاقناع المثقف الغربى بان الحق والقانون يؤيدان وجهة نظره .

وقد تقبل الرأى العام العالمى حجج اسرائيل ، على ضعفها ، بسهولة غريبة ، بينما بقى الحق العربى ، على بداهته ، بعيدا عن الوصول الى اذهان القانونيين الغربيين .

لهذا السبب دعا وزير العدل الجزائرى الدكتور محمد بجاوى ، فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ الى ندوة قانونية لدعم هذا الحق ودحض حجج العدو بأسلوب علمى . وقد لبى الدعوة عدد كبير من القانونيين العرب ، اجتمعوا فى الجزائر من ٢٢ ـ ٢٧ يوليو (تموز) ١٩٦٧ ودرسوا الوجه القانونى لقضية فلسطين فى مختلف مراحلها ، وقد توزعت اعمالهم بين ثلاث لجان ، درست اللجنة الاولى برئاسة الدكتور ادمون رباط (من لبنان) ما يسمى بالحقوق التاريخية لليهود ، ودرست اللجنة الثانية برئاسة الدكتور مصطفى كامل ياسين (من العراق) الحجج القانونية التى قدمها العدو لتبرير انشاء اسرائيل،ودرستاللجنة الثالثة برئاسة الدكتورة عائشة راتب (منالجمهورية العربية المتحدة) الوجه القانونى لمختلف المسائل المتفرعة من انشاء اسرائيل كحرية الملاحة ومسألة اللاجئين وتحويل مجرى الاردن الخ . ونتج عن هذه الندوة كتاب صدر بالفرنسية فى العام الماضى كما ظهرت له أخيرا ترجمات انكليزية واسبانية وعربية . وقد حاول العدو أن يضغط على دور النشر والمكاتب فى الغرب لعدم بيعه أو توزيعه .

وفيما يلى تلخيص لاهم أفكار هذا الكتاب :

خطبة الافتتاح . استهل الكتاب بالخطاب الذى القاه وزير العدل الجزائرى فى افتتاح الندوة والذى شرح فيه اسباب الدعوة لاجتماع القانونيين العرب فذكر ان العرب مصممون على الدفاع عن حقوقهم وعلى رفض الامر الواقع الذى فرضته القوة خلافا لمبادىء القانون الدولى والعدالة الانسانية .

اليس من العجيب ان تعتبر الضحية معتدية والمعتدى ضحية ، وان تنتصر شرعة الغاب بموافقة اليسار فى الرأىالعام العالمى ، ما عدا قلةمنه ، واليمين الذى طالما اضطهد هؤلاء الذينيلجأون اليوم الى اضطهاد غيرهم دون أن يكون

للعرب اى ذنب فى هذا كله؟اليس من العجيب ان يعتبر حرمان شعب من حقوقه الطبيعية بحجة التعويض عن أبناء المضطهدين اليهود كأنه عمل قانونى سليم ، ان العالم الغربى يتجاهل ان اسرائيل لم تخلق عام ١٩٤٨ الا بالعدوان على الاراضى العربية ويتجاهل انها خرقت اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ واحتلت مناطق جديدة من فلسطين بما فيها مرفأ ايلات ، وانها شنت عام ١٩٥٦ بالاشتراك مع استعماريين اخرين عدوانا غادرا على الاراضى العربية .

يتجاهل العالم الغربى هذا كله ويدعى ان اسرائيل قد اضطرت الى الحرب عام ١٩٦٧ لان خليج العقبة قد اغلق فى وجهها ولكن كيف يمكن بشكل علمى دراسة موضوع اغلاق خليج العقبة دون الرجوع الى أصـــل النزاع ؟ أن مشكلة خليج العقبة ليست الا مسألة ثانوية ، جانبية ، أمام الموضوع الرئيسى الذى هو انشاء اسرائيل خلافا للقانون فى قلب الاراضى العربية .

كيف يمكن للقانون الدولى ان يصبغ الشرعية على أمور لو انها جرت فى نطاق القانون الداخلى لاى دولة لاعتبرت سرقة وجريمة ؟ وكيف يمكن للقانون الدولى ان يجيز ان يضطهد العرب الذين عاملوا اليهود أحسن معاملة خلال قرون طويلة لان اليهود قد اضطهدوا فى اوروبا ؟ هل تصبح القوة معيارا للشرعية ؟ يتحدثون عن حق اليهود بالعودة الى «الارض الموعودة» بعد ٢٠٠٠ عاما بينما ينكرون هذا الحق على العرب الذين اخرجوا من ديارهم منذ ٢٠ عاما بل منذ اشهر معدودة ، ويتحدثون عن حق اليهود المنتشرين فى دولهم المختلفة فى تقرير مصيرهم بينما ينكرون على العرب النازحين عن فلسطين حق تقرير المصير هذا . ان اسرائيل تعلن عن مطامعها التوسعية دون حياء فيصـــوت البرلمان الاسرائيلى على ضم القدس العربية لاسرائيل خلافا للقانون الدولى ويسمى هذا العدوان توحيدا فنيـــا .

أمام كل هذا ، لا يسع العرب الا ان يعلنوا حقهم على أسماع العـــالم بانتظار أن تفرض ثورتهم هذا الحق على منكريه .

القسم الاول : الحقوق التاريخية

عندما يســـتند الصهيونيون على نظرية الحقوق التاريخية لليهود لتبرير احتلالهم لفلسطين ، انما يزورون التاريخ ، اذ ان التاريخ يؤيد حقوق العرب بشكل قاطع . أن القبائل التى كانت تقطن فى فلسطين منذ آلاف السنين هى قبائل كنعانية من أصل عربى ولم يحتل العبرانيون الا جزء من فلسطين خلال فترة قصيرة من الزمن — وقد عرفت فلسطين غزوات عديدة مماثلة من الفرس والاشوريين والرومان . وقد اجلى الرومان اليهود عن فلسطين فى مطلع العهد المسيحى وانقطعت بذلك كل صلة قانونية بين العبرانيين والارض الفلسطينية . وفى القرن السابع حرر العرب فلسطين من الرومان وعاد لفلسطين وجههـــا الكنعانى العربى الذى استمر على مر القرون وكان الفلسطينيون قد اعتنقوا الديانة المسيحية ثم الديانة الاسلامية واعتبروا الحكم العثمانى استمرارا

للخلافة الاسلامية الى أن ثاروا عليه فى مطلع القرن العشرين تحت تأثير تفتح العامل القومى ٠

واذا كان يحق لليهود المطالبة بفلسطين لانهم احتلوا جزء منها لفترة من الزمن ، فيحق للعرب المطالبة باسبانيا التى احتلوها سبعة قرون ٠ ان القانون الدولى لا يمكنه ان يأخذ بعين الاعتبار مثل هذه الادعاءات وان يتجاهل مبدأ السيادة المستمرة والصلة العضوية الدائمة بين الارض والشعب الذى يسكنها ٠

المفهوم الصهيونى للامة اليهودية : دعت الحركة الصهيونية التى عقدت مؤتمرها الاول فى بال عام ١٨٩٧ لانشاء الوطن القومى اليهودى فى فلسطين مدعية بان اليهود الموزعين فى مختلف انحاء العالم هم أبناء العبرانيين الذين عاشوا فى فلسطين وان العلاقة بين هؤلاء اليهود ليست علاقة دينيةفحسب، وانما هم يؤلفون شعبا وعرقا واحدا . وقد رفض عدد غير قليل من اليهود الاستجابة للدعوة الصهيونية وترددت الدول فى دعمها ، وعندما اتصل وايزمان بالسلطات البريطانيةوالفرنسية لتحقيق أهداف الصهيونية،اعترضتالاوساط اليهودية البريطانية على فكرة الوطن القومى اليهودى على أساسانهاتضعف وضع اليهود المستقرين فى أوطانهم المختلفة.وكذلك اعترضت علىهذه الفكرة اللجنة اليهودية الاميركية والاتحاد اليهودى الفرنسى ٠ والادعاء الصهيونى لا يستند الى اى اساس علمى لان اكثرية يهود اوروبا اعتنقوا الديانة اليهودية فى القرون الوسطى ومن المعروف ان مملكة الخزار فى جنوب شرقى روسيا قد تبنت الدين اليهودى فى القرن الثامن ، كذلك انتشر الدين اليهودى بين شعوب القوقاس فيما بعد ، وتوزعت هذه الشعوب فى روسيا وبولونيا والولايات المتحدة ، كما انتشر الدين اليهودى ايضا فى افريقيا واسيا فاصبح هناك يهود من العرق الاسود (فى الحبشة) ويهودمن العرق الاصفر (فى كوشين)

وقد كتب العالم اليهودى شابيرو فى كتاب نشرته منظمةاليو نسكو ان اليهود لايؤلفون عرقا واحدا وفقا للمعايير العلمية فى تصنيف العروق ، وقالالوزير البريطانى اليهودى مونتاجو : ليس صحيحا ان اليهود الانجليز واليهود القاطنين فى شمال افريقيا ينتمون الى امة واحدة ٠ ان وضعهم شبيه بوضع الانجليز والفرنسيين الذين يعتنقون الديانة المسيحية ٠ هذا وتقضى المبادىء العامة للقانون بأن علىكلمواطن أن يكونوفياللدولة التىيعيش فيهادون أن يكون للدين اى تأثير على علاقة المواطن بدولته ٠ ولا يوجد اى مبدأ يقضى بانشاء دول خاصة لمعتنقى ديانة معينة .

اما استناد الصهيونيين على وقوع اضطهاد لليهود فى أوروبا لتبرير انشاء دولة لهم على حساب العرب فامر لا يمكن أن يقر به أى قانون ، اذ لا علاقة قانونية بين الاضطهاد وانشاء دولة ما . كذلك ان الشعور الدينى الذى يربط بين اليهود لا يمكن أنيصلح أساسا لمبدأ تقريرالمصير لان هذا المبدأيستند على فكرة تحرير الشعوب من السلطة الخارجية ، وفىاستغلال اليهود لمبدأ تقرير

المصير مغالطة مفضوحة فهذا المبدأ كما هو معروف فى القانون الدولى لا ينطبق الا على شعب يسكن ارضه بشكل مستمر ويتمتع بحق تقرير شكل الحكم الذى تسوده ، وهذا يعنى بالنسبة لفلسطين حق الشعب الفلسطينى العربى بالاستقلال وبرفض اى احتلال صهيونى أجنبى .

« أية مفارقة أشد من ان يعتبر المواطن الامريكى الذى يعتنـــق اليهودية منفيا » فى بلده الامريكى وان له الحق فى ان يعود « الى وطنه » فلسطين بينما لا يعطى هذا الحق للفلسطينى المسلم أو المسيحى الذى ولد فى فلسطين وعاش فيها هو وآباؤه واجداده منذ قديم العصور ومبدأ ولاء اليهود المزدوج لاسرائيل وللدولة التى يسكنون فيها كمواطنين مبدأ لا يقر به أى قانون . وقد اعترفت وزارة الخارجية الامريكية بان العلاقة القانونية والسياسية لايمكن أن تنتج عن الارتباط الدينى لليهود الامريكان الذين يعتبرون مواطنين أمريكيين فقط وغير خاضعين للولاء الاسرائيلى .

ويستخلص مما تقدم ان الاستناد على حق تقرير المصير لاناس يجمع بينهم رابط الدين لا رابط الجنسية مخالف لمبادىء القانون المعترف بها فى العالم .

الصهيونية والاستعمار : الحركة الصهيونية فى صميمها حركة استعمارية اذ ان هدفها هو ايطان مستعمرين يهود فى فلسطين والاستيلاء على أراضيها بمختلف الطرق . وقد لجأت الصهيونية الى الدول الاستعمارية بعد ان وعدتها بان تكون اكبر عون لمصالحها فى المنطقة . وهكذا استطاعت الصهيونية ان تحصل على وعد بلفور الذى ينص على تأييد الانجليز لانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين على ان لا يضر ذلك بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية وبالوضع السياسى لليهود والقاطنين فى بلاد اخرى . ويلاحظ فى هذا الوعد انه يتحدث عن الجماعات غير اليهودية كما لو ان فلسطين كانت فى اكثر منها يهودية وان فيها عناصر غير يهودية مع العلم ان العرب كانوا يشكلون حينذاك ٩٢ فى المائة من شعب فلسطين .

وجدير بالذكر ان الاستعمار البريطانى كان يؤيد انشاء دولة يهودية فى فلسطين منذ عام ١٨٤٠ (أى قبل ميلاد الصهيونية الرسمى) وذلك لفصل مصر عن سورية ومنع على باشا من توحيد البلدين العربيين ولتأمين طريق الهند بواسطة دولة تكون مدينة للانجليز بوجودها . وهذا ما أشار اليه المؤرخ البريطانى هارولد تمبرلى . وقد حاولت بريطانيا ، بالاتفاق مع الصهيونية أن تخفى نيتها فى انشاء دولة يهودية لكى لا تثير العرب ضدها ولذا عمدت فى الكتاب الابيض الذى صدر فى يونيو ١٩٢٢ الى القول بأنه ليس فى النية حسب وعد بلفور انشاء وطن قومى فى فلسطين كلها كما أنه ليس فى النية محو الشعب العربى ولغته وتقاليده من فلسطين ولا حتى اخضاعه لسلطة اليهود وعلى هذا الاساس قدم مشروع الانتداب على فلسطين لعصبة الامم وادخل فيه نص وعد بلفور .

استيطان اليهود فى فلسطين والقوانين الاسرائيلية : تم استيطان اليهود فى فلسطين بشكل تدريجى وفى أغلب الاحيان بشكل غير شرعى ، فـــارتفعت

نسبتهم من ١١٪ عام ١٩٢٠ الى ٢٨٪ عام ١٩٣٦ والى ٣٢٪ عام ١٩٤٣ . وبعد عدوان ١٩٤٨ أصدر اليهود عددا من القوانين تخـرق مفهوم الحـق والعدالة ومنها « قانون العودة » الذى يعتبر كل يهود العالم مواطنين بالقوة لاسرائيل ومهاجرين منها ، وقانون الغياب الذى يسمح بتجريد العرب من املاكهم وقانونا آخرا يعتبر بشكل اعتباطى قرى عربية كاملة ، قرى متروكة بينما كان اهلها موجودين فى فلسطين ومجبرين على الاقامة فى اماكن معينة ، ومحظورا عليهم الانتقال الى اراضيهم ومنها ايضا قانون ١٠ مارس ١٩٥٣ الذى حرم العرب من ١٦ الف هكتار من أراضيهم بحجة تأمين سلامة اسرائيـل وقانون التقادم الذى صدر عام ١٩٥٨ والذى منع العرب من تسجيل أراضيهم باسمهم لانهم لم يقوموا بذلك فى الفترة السابقة . وهذه القوانين تذكر بقوانين جنوب افريقيا التى تحرم الافريقيين السود من امتلاك الاراضى . والسمة العرفية لمدة القوانين واضحة ثابتة . ويجدر بالذكر فى هذا الصدد أن قانون الجنسية الاسرائيلى يحصر اكتساب الجنسية الاسرائيلية باليهود « المهاجرين » بينما ان مبادىء القانون الدولى الخاص التى تسمح بوضع شروط مختلفة لاكتساب الجنسية ، كالشروط الصحية او الاخلاقية لا تسمح بوضع الدين ضمن هذه الشروط . ويجدر بالذكر ايضا ان حرمان العرب من حرية التنقل بحجة صيانة الامن تخرق المادة ١٣ من شرعة حقوق الانسان .

القسم الثانى : المستندات القانونية

يحاول الصهيونيون ان يستندوا على حجج قانونية لاثبات شرعية الوجود الاسرائيلى وهذه الحجج هى بالدرجة الاولى وثيقة نظام الانتداب على فلسطين الذى أدخل فيه وعـد بلفور وقرار الامم المتحدة بالتقسيم . ويرمى هـذا الكتاب الى اثبات خرق وثيقة الانتداب لميثاق عصبة الامم ، ومخالفة قـرار التقسيم لمبادىء القانون الدولى ولشرعة الامم المتحدة وبالتالى الى اثبات عدم شرعية الوجود الاسرائيلى .

نظام الانتداب : يستند نظام الانتداب على المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم التى تعتبر المصدر الشرعى له وتنص هذه المادة على أن رخاء ونمو شعوب الاراضى التى توضع تحت الانتداب تشكل رسالة مقدسة للحضارة ، ويجب تأمين الضمانات اللازمة لتحقيق هذه الرسالة . فعلى الدولة المنتدبة ان تدير الاراضى التى أوكلت اليها بحيث تراعى مصلحة سكان هذه الاراضى دون أى اعتبار آخر ، وليس لها ان تتصرف بهذه الاراضى كما تشاء . وقد تمت الموافقة على وثيقة الانتداب على فلسطين فى ٢٠ يوليو ١٩٢٢ . وتفرض هـذه الوثيقة التزامات على الدولة المنتدبة لضمان سلامة الاراضى الموكلة اليها وحمايتها من أية سلطة اجنبية كما تفرض عليها تنمية حضارة الشعوب الواقعة تحت انتدابها واغناء تراثهم الثقافى . كذلك تنص على ان الانتداب يجب ان يؤدى الى انشاء دولة مستقلة فى فلسطين ولكن الى جانب ذلك نجد فى هذه الوثيقة مواد اخرق ميثاق عصبة الامم ومن هذه المواد المادة ٢ التى تكرر وعد بلفور بانشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين . واذا اثبتنا بطلان وعد بلفور من الناحية القانونية اثبتنا بطلان هذه المادة وخرقها لميثاق العصبة

بطلان وعد بلفور : ١ ـــ ان وعد بلفور الذىقدمتهبريطانيافى ٢نوفمبر١٩١٧ يخص ارضا لا علاقـــة قانونية لبريطانيا بهـــا (اسندت فلسطين للانتـــداب البريطانى عام ١٩٢٢ واحتلت بريطانيا فلسطين عسكريا بين ٧ نوفمبر و ٩ ديسمبر ١٩١٧) وجماعة ليس لها الصفة القانونية للاستفادة من هذا الوعد ٠

ومن جهة اخرى لا يشكل وعد بلفور اتفاقا دوليا وانما هو رسالة من اللورد بلفور الى مواطن بريطانى اخر هو اللورد روتشيلد الذى لا يمكن اعتباره ممثلا ليهود العالم ، الذين هم بدورهم لا يتمتعون بوضع اشخاص القانون الدولى ٠

٢ ـــ لو سلمنا ان بريطانيا تستند فى وعدها ، الذى أكدته بعد احتلالها لفلسطين ، الى كونها دولة محتلة فان قوانين الحرب ومعاهدة لاهاى الرابعة لعام ١٩٠٧ تمنعها من حق التصرف بفلسطين كما تشاء ، وتنص هذه المعاهدة على ان الشعوب المحتلة تبقى تحت حماية القانون الدولى ٠

٣ ـ ان وعد بلفور يضر بالحقوق المكتسبة لشعب فلسطين وكان الحلفاء قد اعترفوا للشعوب غير التركية الخاضعة للعثمانيين بحقها فىالحريةوفىتشكيل حكومات وطنية تستند على الارادة الشعبية ٠

٤ ـ ان وعد بلفور يخرق ميثاق العصبة الذى يقضى بان اعضاء العصبة يعتبرون ان الميثاق يلغى كل التزام مخالف له ٠ ومخالفة وعد بلفور لمبادىء الميثاق تظهر من عدم احترام الوعد للمبدأ الذى يمنع ضم الاراضى الواقعـــة تحت الانتداب ، أو احتلالها من قبل أية سلطة اجنبية وهدف نظام الانتـــداب الذى هو السير بشعوب الاراضى المنتدبة نحو الاستقلال ٠

٥ ـ يخالف وعد بلفور اتفاق بريطانيا مع الملك حسين بمنح الاستقلال للدولة العربية التى تضم فلسطين ٠

٦ ـ يحوى وعد بلفور تناقضا فى ذاته ، اذ انه ينص على عدم الاضرار بحقوق العرب فى فلسطين بينما لايمكن الشك بان اقامة وطن لجماعةغريبةعن فلسطين فى هذه الاراضى العربية يشكل اضرارا بديهيا بحقوق سكانها .

اجراءات الامم المتحدة فى القضية الفلسطينية : نظرت الجمعيةالعامةللامم المتحدة فى قضية فلسطين بناء على طلب انجلترا عام ١٩٤٧ ، فالفت لجنـــة خاصة لدراسة الموضوع وتقديم اقتراحات بشأنه ٠ فقدمت اللجنة ، التى لم تستطع ان تجمع على حل وحيد ، مشروعين : الاول ، وقد نال موافقة ٧ اعضاء يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية يرتبطان بوحدة اقتصادية بينما توضع القدس تحت الوصاية الدولية ، ويقضى المشروع الاخر بانشاء دولة فيدرالية موحدة تكون عاصمتها القدس ٠

وقد نظرت الجمعية العامة فى تقرير اللجنة فى دورتها العادية فى سبتمبر ١٩٤٧ ، وقررت تأليف لجنة خاصة جديدة لدراسة المشاريع المقدمة ، ومن ثم

الفت هذه اللجنة الجديدة لجانا فرعية ، يجدر بالذكر ان احداها اوصت بان تطلب الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية رأيا استشاريا حول صلاحية المنظمة الدولية فى تقسيم فلسطين وفرض وصاية على منطقة منهادون موافقة اكثرية الشعب الفلسطينى وحول صلاحية المنظمة او الدول الاعضاء فى تطبيق المشروع المذكور وفرضه على الشعب خلافا لارادته ودون موافقته · ولكن اللجنة رفضت هذه التوصية باكثرية ٢١ صوتا ضد ٢٠ واستنكاف ١٣ عضوا كما وافقت اللجنة على مشروع التقسيم بـ ٢٥ صوتا ضد ٢٣ واستنكاف ١٧ عضوا · وفى هذه الفترة بذل الصهيونيون والدول المؤيدة لهم ، لاسيما الولايات المتحدة ، نشاطا واسعا بمختلف الوسائل على الدول المستنكفة لينال المشروع اكثرية الثلثين فى الجمعية العامة حسبما يقتضيه النظام الداخلى للجمعية . وقد ذكر الرئيس الامريكى السابق ترومان فى مذكراته بعض تفاصيل هذه الحملة لتأييد التقسيم · هذا وقد عدل عدد من الدول موقفها المعارض لمشروع التقسيم أو المستنكف عن تأييده تحت تأثير الضغط ومن جملة هذه الدول : بلجيكا ، فرنسا ، هايتى ، ليبريا ، هولاندا ، نيوزلاندا ، ارجواى،والفيلبين. وكان نتيجة ذلك ان وافقت الجمعية العامة على مشروع التقسيم بزيادة صوت واحد على الاغلبية المطلوبة · ويجدر بالذكر هنا ان اكثرية دول افريقيا وآسيا التى كانت اعضاء فى المنظمة رفضت التقسيم كما رفضته كل دول المنطقة ·

وقد طلبت الجمعية العامة من مجلس الامن ان يتخذ الاجراءات اللازمة لتطبيق قرار التقسيم هذا · ولكن ، نظرا لابداء عدد من اعضاء المجلس شكهم فى صلاحية الامم المتحدة باتخاذ مثل هذا القرار ، لم يطلب المجلس تطبيق قرار الجمعية العامة ، وعدل عدد من اعضاء المجلس موقفه السابق فى الجمعية العامة حتى ان الولايات المتحدة نفسها قدمت فى ١٩ مارس ١٩٤٨ مشروعا جديدا يقضى بوضع فلسطين تحت وصاية المنظمة واعلنت بريطانيا رفضها لتنفيذ اى قرار لاينال موافقة الشعوب المعنية ، ولذا طلب مجلس الامن عقد دورة جديدة خاصة للجمعية العامة لايجاد حل لهذه القضية ، بعد أن تبين صعوبة تطبيق قرار التقسيم .

وان مجرد انعقاد هذه الدورة فى ٣٠ مارس ١٩٤٨ يعتبر انه قد صرف النظر عمليا عن قرار التقسيم الذى اتخذ قبل اشهر . وقد عينت الجمعية العامة وسيطا فى ١٤ مايو ١٩٤٨ لدراسة القضية ويعتبر هذا التعيين « تعليقا » لتطبيق مشروع التقسيم · وقد اعد الوسيط مشروعا عدل فيه قرار التقسيم الا ان العصابات اليهودية اغتالت الوسيط واحتلت قسما كبيرا من اراضى فلسطين بعد ان اجلت عنها سكانها العرب ، ولم تستطع الدول العربية المجزأة والتى لم تتبع استراتيجية مناسبة الوقوف فى وجه هذه العصابات المدعمة من دول عديدة ·

صلاحية الامم المتحدة : لقد ورثت الامم المتحدةحسب رأىاغلبية القانونيين ومحكمة العدل الدولية صلاحيات عصبة الامم فيمايتعلق بالاراضى الواقعةتحت الانتداب . وهذه الصلاحية تعنى أن للامم المتحدة أن تنظر فى قضية فلسطين

وان تجد حلا لها ينسجم مع مبادىء العصبة ومع ميثاق المنظمة ولكن ذلك يعنى ان لها الحق ان تتخذ القرار الذى تشاء بشأن هذه الاراضى

مخالفة قرار التقسيم لميثاق الامم المتحدة : يخالف قرار التقسيم الذى اتخذته المنظمة المواد ١٠ و ١٤ من ميثاقها كما يخالف المبادىء التى تنص عليها المادة الاولى للميثاق ، اذ ان المواد ١٠ و١٤ تجيز للجمعية العامة اتخاذ التوصيات لا القرارات الالزامية . والفرق واضح بين التوصية والقرار الذى يقسم أرض دولة ويغير وضعها القانونى ويلزم الاخرين بتطبيقه تحت التهديد باستعمال القوة وفقا للمادة ٣٩ من الميثاق . كذلك ليس فى الميثاق ما يسمح للجمعية العامة بوضع دولة تحت ادارة الامم المتحدة ، وكان قرار التقسيم قد نص على ان توضع فلسطين فى الفترة الانتقالية تحت ادارة لجنة خماسية تابعة للمنظمة

هذا وقد أيد عدم شرعية قرار التقسيم عدد من علماء القانون بينهم العالم اليهودى كلس وبراويلى وغيرهما ٠

ولئن تساءل بعضهم كيف ينتقد العرب قرار الامم المتحدة بالتقسيم ويرفضونه بينما يطالبون بتنفيذ قرارات اخرى للامم المتحدة كالقرار الخاص باللاجئين العرب ٠ والجواب على هذا الاعتراض هو ان العرب اذ يطالبون بعودة اللاجئين انما يطالبون بحق طبيعى أقرته المنظمة الدولية ولم تخلقه من لا شىء ، كذلك عندما يطالبون بحق تقرير المصير للعرب ، انما يطالبون بحق أكدته المنظمة فى ميثاقها ويعتبر من مبادىء القانون الدولى العام المعاصر ٠ اى ان المنظمة الدولية لا تستطيع الغاء حق موجود أو انشاء حق ليس له أساس شرعى فى الميثاق أو فى مبادىء القانون .

كذلك يخالف قرار التقسيم مبدأ حق تقرير المصير المنصوص عنه فى المادة ١ فقرة ٢ من الميثاق وكما سبق أن ذكرنا لقد رفضت الجمعية العامة الاقتراح القاضى باستشارة المحكمة الدولية حول اختصاص المنظمة بفرض قرار على شعب لم يستشر فى أمر تقرير مصيره والمعروف أن حق تقرير المصير يعنى حق اكثرية الشعب ضمن وحدة سياسية معينة فى ان تقرر مصير هذا الشعب ٠

وهنا نذكر المغالطة المفضوحة التى يلجأ اليها الرئيس ترومان عندما يقول فى مذكراته ان وعد بلفور ينسجم مع مبادىء ويلسون فى حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، اذ فى الواقع أن وعد بلفور ينكر مبدأ حق تقرير المصير الذى لو طبق على فلسطين لحال دون قيـــام دولة يهودية على أرض شعب أكثريته غير يهـــودية .

مخالفة قرار التقسيم لنظام الانتداب : ان زوال عصبة الامم لا يعنى زوال الالتزامات القانونية التى أقرتها العصبة فيما يتعلق بالاراضى الموضوعة تحت الانتداب ، وعلى الامم المتحدة التى ورثت كما ذكرنا وظائف العصبة فى هذا المجال مراعاة هذه الالتزامات ، وأولها تلك التى تدعو الى قيادة الاراضى المنتدبة نحو الاستقلال ٠ وليس فى نظام الانتداب ما يسمح بالتصرف فى هذه

الاراضى ولاسيما بتجزئتها . وكل ما كان يمكن للمنظمة عمله ، اذا كانت لاترى أن الشعب الفلسطينى قد بلغ مرحلة من النضج تسمح باستقلاله،هو أنتضع فلسطين تحت نظام الوصاية الجديد . هذا ويخالف قرار التقسيم المادة ٥ من نظام الانتداب على فلسطين التى تمنع التنازل عن اى جزء من الاراضى المنتدبة أو تأجيرها او قيام اية سلطة أجنبية فيها .

لا شرعية الوجود الاسرائيلى : ان لا شرعية قرار التقسيم ومخالفته لميثاق المنظمة ولمبادىء القانون الدولى ولميثاق عصبة الامم تستتبع بالتالى لا شرعية الوجود الاسرائيلى . ولكن هناك من يقول أن اسرائيل وان كانت قد خلقت بشكل غير شرعى ، أصبحت الان ذات وجود شرعى لمرور ٢٠ عاما على انشائها . والجواب على ذلك هو أن مرور الزمن لا يمكن أن يضفى صفة الشرعية على وضع غير شرعى فى هذا المجال . ولا يمكن تطبيق مبدأ التقادم المعروف فى القانون الداخلى للدول على اسرائيل . وذلك لان مبدأ التقادم ، الذى يرفضه أصلا عدد من علماء القانون الدولى لا يحدد كما فى القانون الداخلى السنوات التى يسمح انقضاؤها بتطبيقه ، ويشترط شروطا أخرى . ومن هذه الشروط ألا تتم ملكية الاراضى على حساب الغير ، والا يرافق نقل السيادة على هذه الاراضى اضطرابات والا تعترض على ذلك الدول المعنية . وهذه الشروط الثلاثة التى طبقتها المحاكم الدولية فى قضايا مختلفة غير متوفرة فى الوضع الاسرائيلى . وان مقاومة الشعب الفلسطينى للوجود الاسرائيلى ، وهو صاحب الشأن الاول فى الموضوع ومطالبته الدائمة باستعادة أراضيه تكفى وحدها لمنع تطبيق حق التقادم المزعوم على فلسطين .

عدم الاعتراف بالكيان الاسرائيلى : ولنأت الآن على الحجة التى تريد أن تفرض شرعية الوجود الاسرائيلى على العرب نظرا لاعتراف الدول بها وعلى قبولها فى الامم المتحدة .

لقد رفضت الدول العربية ، وهى دول المنطقة ، باصرار الاعتراف باسرائيل وان مبدأ ستيمسون الذى يمنع الاعتراف بالاوضاع الناجمة عن استعمال القوة كان أحرى به أن يمنع الدول الاخرى من الاعتراف بالكيان الاسرائيلى المبنى على العدوان .

ورفض العرب الوجود الاسرائيلى يستند على حجج أساسية وهى أن اسرائيل خلقت عن طريق الاستيلاء على اراضى الشعب الفلسطينى ، وأن قرار الجمعية العامة بالتقسيم قد خرق حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره كما خرق ميثاق المنظمة نفسها هذا فضلا من أن توسع اسرائيل المستمر بالقوة يخرق المادة ٤ من هذا الميثاق . واعتراف الدول الاخرى لا يلزم الدول العربية ولا يخلق وضعا قانونيا موضوعيا يمكن فرضه على هذه الدول .

أما عن القول بأن قبول اسرائيل كعضو فى منظمة الامم المتحدة يلزم بقية اعضاء المنظمة بالاعتراف بها فقول لا يقره علماء القانون الدولى . اذ أن

الحديث عن الالتزام القانونى لا يمكن أن تستفيد منه الا الهيئات التى تتمتع بالشخصية الدولية ، بينما أن اسرائيل لا تتمتع بهذه الشخصية حسب رأى الدول التى لا تريد الاعتراف بها ، بالاضافة الى كون الاعتراف حقا من حقوق السيادة ذا صبغة سياسية لا يمكن أن تلزم دولة به . وعلى العكس هناك واجب بعدم الاعتراف بالاوضاع التى تنشأ عن طريق مخالفة مبادىء القانون الدولى وذلك وفقا للمبدأ القانونى الشهير بأن « الحق لا يمكن أن ينبع من مخالفة الحق » .

أما ادعاءاسرائيل بأن العرب قداعترفوا ضمنياباسرائيلبمجرداعلانهمأنهم فىحالةحربمعها فقوليقوم علىالمغالطة.وذلك للصفة الخاصةالملازمة للحرب بين العرب واسرائيل . فحالة الحرب هنا ليستنزاعا على مسائل سابقةعلى وجود الاطراف المعنية وانما تعنى من قبل العرب رفضا مطلقا للوجود الاسرائيلى من أساسه هذا ، ولا يشترط تطبيق قوانين الحرب بين فئتين اعتراف احداهما بالاخرى .

وعلى الرغم من أن الحرب محظورة فى العلاقات الدولية المعاصرة ، فان هناك استثناء واحدا تنص عليه المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة الخاصة بحق الدفاع عن النفس ونظرا لان الوجود الاسرائيلى يعد فى حد ذاته عدوانا ، يعتبر الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة على الدول العربية استمرارا له ، فان حالة الحرب بين العرب واسرائيل تجد ما يبررها فى القانون الدولى المعاصر .

ونظرا لرفض اسرائيل تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة باللاجئين ، وهذه القرارات كما ذكرنا هى توكيد لمبادىء القانون الدولى ، ونظرا لخرقها ميثاق الامم المتحدة ، وقد أدانها مجلس الامن اكثر من مرة على ذلك ، فان اسرائيل تتسم بلا شرعية الحياة القانونية بالاضافة الى لا شرعية الاصل والتكوين .

القسم الثالث : المسائل المتفرعة عن النزاع العربى الاسرائيلى

نجم عن العدوان الاسرائيلى على الاراضى الفلسطينية عدد من المسائل كمسألة وضع القدس ومسألة اللاجئين ، وخليج العقبة ، والملاحة فى قناة السويس وتحويل مجرى الاردن وعدوان ١٩٦٧ .

وللقانون كلمة فى هذه المسائل ، وهو يدين موقف اسرائيل منها . وعلى العرب ، وان كانوا يعتبرون الوجود الاسرائيلى من أساسه مخالفة للقانون وأن ذلك يستتبع بطلان أية حجة لاسرائيل ، أن يشرحوا وجهة نظرهم فى هذه المسائل الفرعية ، ودعمها بالحجج القانونية لمجابهة نشاط العدو فى هذا المجال وفضح تضليل اسرائيل للرأى العام العالمى .

وضع القدس : لقد عاشت القدس ، وهى التى تمثل مركزا ممتازا للديانات الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية ، قرونا عديدة كمدينة عربية يستطيع

الجميع فيها أن يمارسوا شعائرهم الدينية بحرية الى أن سلطت الصهيونية أطماعها عليها . وقد قاد ذلك الامم المتحدة الى أن تقرر تدويلها عام ١٩٤٧ثم قسمتها سياسة الامر الواقع عام ١٩٤٨ واحتلها العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧ .

أما اتجاه الدول الان الى الدعوة الى تدويل القدس من جديد ، فهو اتجاه يحمل فى طياته اجحافا بحقوق العرب اذ كيف يمكن أن يعتبر تدويل مدينة احتلها مغتصب حلا يرضى صاحب الحق ومبادىء العدالة ؟ هذا ولا يوجد فى تاريخ القدس العربية المتسامحة أى مبرر يدعو لتدويلها . ولئن كان الحق هو عدم تركها تحت اشراف السلطات الصهيونية فلم لا تعـاد الى أصـحابها الشرعيين ؟

ان قرار التدويل الذى اتخذ عام ١٩٤٧ والمنوى اعادة نظام مشابه له الان لم يأت نتيجة لاستشارة أهل القدس أو الشعب الفلسطينى صاحب السيادة عليها، مع أن نظام التدويل كما هو معروف فى العلاقات الدولية يشترط قبول الدولة صاحبة السيادة على المنطقة المدولة فى معاهدة رسمية أو بعد استفتاء رسمى كما تم ذلك فى طنجة وتريستا ومنطقة السار .

أما التقسيم الذى تم بعد حرب ١٩٤٨ فهو تقسيم فعلى غير قانونى، ولا يعنى تنازلا من قبل الشعب الفلسطينى عن حقوق سيادته على هذه المدينة، ومعاهدات الهدنة تقر هذه النقطة بالذات .

وأما احتلال القدس عام ١٩٦٧ فانه يعتبر، بالاضافة الى كونه خرقا لمعاهدة الهدنة مع الاردن ، استمرارا وتكملة لعدوان ١٩٤٨ .

ومن الجدير بالذكر أن الجمعية العامة قد ادانت فى قرارها المؤرخ فى ٤ يوليو ١٩٦٧ اجراءات اسرائيل بضم القدس العربية ودعت السلطات الاسرائيلية لالغاء هذه الاجراءات التى تغير الوضع القانونى لهذه المدينة . ومن الجدير بالذكر أيضا أن أكثر الدول رفضت اقامة سفاراتها فى القدس لعدم اعترافها بها كعاصمة لاسرائيل .

مسألة اللاجئين : لم يكتف الاسرائيليون بالاسـتيلاء على أراضى العرب بالقوة ، بل طردوا سكانها منها فأصبحوا لاجئين يعيشون فى مخيمات أقيمت فى مختلف الدول العربيـة المجاورة . وتركز الدعاية الاسرائيلية فى موضوع اللاجئين على ما يلى :

١ ـ لقد حل يهود الدول العربية مكان اللاجئين الفلسطينين وجرى فى الواقع تبادل فى السكان كثيرا ما يجرى مثله فى العالم دون أن يثير أى ضجة .

٢ ـ الدول العربية مسؤولة عن عدم اذابة اللاجئين فى مجتمعاتها لاسيما وأن هذه الدول تقول بأنها تؤلف مع الفلسطينين أمة واحدة .

ولكشف مغالطة الاسرائيليين والرد على هذه الحجج التى تحاول تضليل الرأى العام يكفى أن نذكر أن يهود الدول العربية غادروها بمحض ارادتهم وعلى الرغم من ممانعة السلطات العربية لذلك ، بينما أن جلاء الفلسطينين عن أراضيهم كان ضد رغباتهم وتحت تأثير المذابح الوحشية التى لجأ اليها اليهود وتبادل السكان كما يتم فى العالم انما يجرى بعد اتفاق الاطراف المعنية وغالبا وفقا لمعاهدة رسمية . وهذا لا ينطبق بالطبع على اللاجئين الفلسطينيين . وفضلا عن الفرق الكبير فى العدد بين عرب فلسطين النازحين عنها ويهود البلاد العربية الذين تركوا الاراضى العربية فان المحور الاساسى للمشابهة مغلوط اذ أن العرب ما انفكوا طيلة أكثر من ٢٠ عاما يطالبون بالعودة الى أراضيهم بينما يعتبر اليهود انتقالهم الى اسرائيل خطوة ايجابية فى سبيل توحيد الشعب اليهودى ، أما اذابة الفلسطينيين فى مجتمعات الدول العربية فيعد قضاءعلى مفهوم الشعب الفلسطينى وهدرا لحقوقه بينما يعتبر تجميع اليهـــود فى اسرائيل تحقيقا لاحلامهم ونصرا لاهدافهم السياسية ولا يسع الدول العربية الا أن تستجيب لرغبة الشعب الفلسطينى وتحافظ على حقوقه المشروعة ، وهى بذلك تلتزم بالمبادىء التى تنادى بحق الشـــعوب فى تقرير مصـــيرها وبقرارات الامم المتحدة التى تؤكد حق اللاجئين الفلسطينيين بالعـــودة الى أراضيهـــم .

ومن المعلوم أن الامم المتحدة اتخذت قرارا بهذا المعنى فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨ وكررت مضمونة منذ ذلك الحين فى قرارات عديدة. ومن الجدير بالذكـــر أن قرار الامم المتحدة بقبول اسرائيل عضوا فيها فى ١١ مايو ١٩٤٩ اشترط تنفيذ قرار الامم المتحدة السابق القاضى بعودة اللاجئين الى اوطانهم . واسرائيل اذ تتهم الدول العربية بالتقصير فى حق اللاجئين انما تريد أن تخفى مسؤوليتها فى طردهم من أراضيهم وفى عدم تنفيذها لقرار الامم المتحدة باعادتهم الى هذه الاراضى بل فى مخالفتها لشروط قبولها عضوا فى المنظمة . وهذه المخالفة تعنى فى الواقع أن اسرائيل لم تعد عضوا شرعيا فى المنظمة .

هذا وقد خلقت اسرائيل بسياستها العنصرية ضد العرب الذين بقوا فى فلسطين فئة من اللاجئين فى الداخل وجعلتهم منفيين فى أوطانهم اذ منعتهم من حرية التنقل وعاملتهم أسوأ معاملة .

وهذه السياسة تخرق مبادىء القانون الدولى المتعلقة برعاية الاقليات وكانت محكمة العدل الدولية قد تبنت هذه المبادىء فى أكثر من حكم لها ، كما أن الامم المتحدة كانت اتخذت عدة قرارات بهذا المعنى ووافقت على معاهدة تحرم التمييز العنصرى فى ٢١ ديسمبر ١٩٦٥ ، انضمت اليها اسرائيل فى ٧ مارس ١٩٦٦ بينما هى تخالفها فى سلوكها العملى منذ عام ١٩٤٨ .

وتعتبر الامم المتحدة مقصرة لعدم اتخاذها اى اجراء زجرى ولعدم فرضها اى عقوبات على اسرائيل لمخالفة السلطات الاسرائيلية لقراراتها الخاصـــة باللاجئين وحماية الاقليات .

تحويل مجرى نهر الاردن : يعتبر نهر الاردن نظرا لاجتيازه اكثر من دولة

ونظرا لتعدد مصادر منابعه وروافده (الحصبانى وبانياس والدان واليرموك) نهرا دوليا ويطبق عليه نظام الانهر الدولية المعروف فى القانون الدولى العام .

ويقضى هذا النظام بان النهر الدولى يخضع للسيادة المشتركة لكل الدول التى يمر فيها ، على أنه لا يجوز لاى من هذه الدول أن تتصرف بمياه النهر بشكل يضر بمصالح الدول الاخرى كما لا يجوز لها أن تحول مجرى النهر أو أن تقيم عليه منشآت تؤثر على مصالح الدول المجاورة دون الحصول على موافقة هذه الدول وقد أقر الفقه والقضاء الدوليين هذه المبادىء فكتب فوشيل : لا يجوز تعديل المكان الذى يدخل فيه النهر فى اراضى دولة مجاورة اذ ان هذا يعتبر كما لو كان تعديلا لاراضى هذه الدولة نفسها واكدت قرارات معهد القانون الدولى فى دورة مدريد ١٩١١ ودورة سالزبورغ ١٩٦١ ونصوص المعاهدات العديدة الخاصة بالانهر الدولية والتى نشرت الامم المتحدة مجموعة منها مؤخرا وقرارات رابطة القانون الدولى فى هلسنكى عام ١٩٦٦ واجتهادات المحاكم الدولية ، المبدأ القاضى بتحريم تصرف دولة ما بمياه نهر دولى يمر بأراضيها بحيث يضر بمصالح الدول الاخرى .

ولا شك أن اسرائيل بمشروعها الخاص بنقل مياه الاردن من حوضها الطبيعى الى النقب تخرق القواعد الثابتة فى القانون الدولى وتضر بالمصالح الاقتصادية للدول العربية . اذ ان ضخ المياه من بحيرة طبريا يزيد ملوحة هذه البحيرة ويجعلها غير صالحة للرى ويحرم الاردن من زراعة ٨٠ الف هكتار ويؤثر على مصالح ٢٠ الف شخص عربى كذلك يضر انخفاض مستوى مياه البحر الميت بمصالح الاردن التى تستخرج الاملاح المعدنية من هذا البحر .

هذا وقد أدان مجلس الامن اسرائيل عام ١٩٥٣ عندما تقدمت سوريا بشكوى على السلطات الاسرائيلية لبدئها بتنفيذ مشروعها الخاص بالاردن . ويجدر بالذكر ان اتفاق الهدنة يمنع الاطراف من تحقيق أى كسب جديد ويحفظ حقوقها الى أن يحل النزاع بشكل نهائى .

ولا تستطيع اسرائيل أن تبرر تصرفها المنفرد بمياه النهر برفض العرب التعاون معها اذ يكفى أن نذكر أن مبررات اسرائيل للمشروع هى ضرورة اسكان اليهود المنتشرين فى العالم والذين يعتبرهم قانون « العودة » مهاجرين من اسرائيل ، ولا شك أن هذا التوطن يعتبر اعتداء جديدا على حقوق العرب فى فلسطين وتهديدا لسلامة الاراضى المجاورة فضلا عن الاضرار الاقتصادية المباشرة التى تلحق العرب من جراء التحويل .

والخلاصة ان اسرائيل بتحويلها لمجرى نهرالاردن قد خرقت مبادىءالقانون الدولى واتفاقيات الهدنة واضافت الى عدوانها المتكرر والى لا شرعيتها الاساسية عنصرا اضافيا يدينها من الناحية القانونية .

خليج العقبة ومضيق تيران : اعتبرت اسرائيل منع العرب لبواخرها من المرور بمضيق تيران وخليج العقبة سببا كافيا لاعلان الحرب على العرب كما

لو كان لها حق ثابت باستعمال ممر تيران وخليج العقبة فما هو موقف القانون الدولى من ادعاءات اسرائيل ؟

من المعلوم أن اسرائيل احتلت المرفأ العربى أم الرشراش على خليج العقبة ، وأقامت عليه مرفأ ايلات فى مارس ١٩٤٩ أى بعد توقيع اتفاقية الهدنة معمصر فى ٥ فبراير ١٩٤٩ وخلافا لنصوصها ٠

كذلك كان احتلالها لهذا المرفأ خرقا لقرار مجلس الامن المتخذ فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ والذى يطلب من اسرائيل سحب قواتها من المناطق التى احتلتها بعد ١٤ اكتوبر ١٩٤٨ ولقرار نفس المجلس المتخذ فى ٩ أغسطس ١٩٤٨ والذى يقضى بأنه لايجوز لاى طرف من الاطراف المتنازعة تحقيق اى كسب سياسىأوعسكرى عن طريق خرق الهدنة . وعلى هذا يعتبر احتلال اسرائيل لام الرشراش عملا غير شرعى فى نظر الامم المتحدة ٠ ولم يعترف العرب أبدا بشرعية هذا الاحتلال الذى لا يمكن أن يشكل مستندا قانونيا يلجأ اليه لتبرير الوجود الاسرائيلى على خليج العقبة ٠

ومن جهة أخرى لا يمكن اعتبار خليج العقبة ممرا دوليا للملاحة ، فهو بحر مغلق وليس جزء من أعالى البحار حيث يسرى مبدأ حرية الملاحة لجميع الدول ٠ فمياه هذا الخليج مياه داخلية وفقا لمبدئين الاول الخاص بالخلجان التاريخية والثانى الخاص بتحديد المياه الاقليمية ٠

ومن المعروف أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ تنص فى المادة ٧ بأنه اذا كان المدخل الطبيعى للخليج لا يتجاوز ٢٤ ميلا فان مياه الخليج تعتبر مياها داخلية . وهذا ينطبق على خليج العقبة حيث لا يتجاوز مدخله فى مضيق تيران أربعة أميال ، هذا وان وجود ثلاث دول عربية على الخليج لا يؤثر فى هذا الصدد اذ أن الدول الثلاثة متفقة على اعتبار مياه الخليج مياها عربية داخلية ٠

ومن ناحية ثانية يعتبر خليج العقبة خليجا تاريخيا اذ أنه كان عبر قرون طويلة تابعا لسلطة واحدة هى سلطة الدولة الاسلامية،وكونه الان تابعا لثلاث دول لا يؤثر على طابعه كخليج تاريخى ، لاسيما وان الدول العربية قد عبرت دواما عن فرض سيادتها على هذا الخليج وقبلت الدول الاخرى بهذه السيادة .

ولنذكر أن باخرة بريطانية قد منعت عام ١٩٥١ من الدخول الى الخليج من قبل السلطات المصرية ، وقد وافقت بريطانيا على تفتيش بواخرها من قبل السلطات المصرية التى سنت عام ١٩٥٠ قوانين تحدد شروط الملاحة وشروط الامن فى الخليج ٠ وكانت هذه القوانين تعبيرا عن السيادة المصرية التى هى استمرار للسيادة الاسلامية التاريخية ٠ وكانت الدولة الاسلامية تفرض شروطها ، كدفع الجزية ، على البواخر الاجنبية ٠

هذا وهناك نظرية أخرى لاقت كثيرا من القبول وهى أن الدول تستطيع أن تأخذ بعين الاعتبار شروطها الجغرافية ومقتضيات الامن ومصالحها الحيوية

فتدخل الخلجان المجاورة لها ضمن مياهها الاقليمية حتى فى حالة عدم توفر شروط السيادة التاريخية المستمرة عليها ٠

وفى كلا الحالين يعتبر خليج العقبة خليجا عربيا تخضع الملاحة فيه للسيادة العربية ٠

أما فيما يتعلق بمضيق تيران فان المبادىء القانونية الدولية تعتبر المضايق البحرية مفتوحة لكل الدول اذا كانت هذه المضايق تصل بين بحرين ٠ أما اتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ فلم تقصر حرية المرور على المضايق التى تصل بين بحرين بل شملت المضايق التى تصل بين بحر والمياه الاقليمية لدولة ثالثة ، شريطة أن يكون المرور بريئا ٠

ولا تستطيع اسرائيل أن تستند على أى من هذين المبدئين . اذ أن مضيق تيران لا يصل بين بحرين ، واذا ادعت اسرائيل أن لها مياهاقليمية فى مرفأ ايلات التى احتلته بشكل غير شرعى ، فلا يمكن اعتبار المضيق موصلا بين هذه المياه والبحر ، لان على البواخر أن تقطع ٩٥ ميلا من المياه العربية قبل أن تصل الى مياه ايلات فضلا عن أن للدول فى حالة الحرب أن تفرض المراقبة على مضايقها وتمنع الدول العدوة أو الدول التى تحمل بضائع تفيد المجهودالحربى للدول العدوة من اجتيازها . وهذا ماتؤيده اتفاقية مونترو الخاصةبمضايق البوسفور والدردنيل ومواقف بريطانيا فى الحرب فى مضيق جبل طارق ٠

مسألة قناة السويس : تخضع الملاحة فىقناةالسويس لمعاهدة القسطنطينية الموقعة فى ٢٩ أكتوبر ١٨٨٨ من قبل ٨ دول أوربية وتركيا ٠ وتنص هذه المعاهدة على حرية الملاحة للدول الموقعة عليها أما الدول الاخرىفتستفيدلامن المعاهدة مباشرة بل من ارادة مصر (**أو** السلطات التى تحكم مصر) من جعل هذا الممر مفتوحا لجميع الدول ٠ ولكن هذا لا يخلق « حقا » بكل معنى هذه الكلمة لهذه الدول ، لان الحق الصريح بالاستفادةمن المعاهدة لاينشأ الا بالانضمام اليها وفقا للمادة ١٦ ، اذ لو كان لكل الدول «الحق» بالاستفادة من معاهدة ١٨٨٨ لما عاد هناك أى معنى للمادة المذكورة . واذا كان هناك من يرى بأنه توجد معاهدات تمنح حقوقا لغير الاطراف فيها أو لجميع الدول فان لجنة القانون الدولى رفضت المادة ٦٣ من المشروع الذى نص على مثل هذه الفكرة .

ومن المعروف أن فرمان امتياز شق القناة يسمح للدول باستعمالها كما يسمح بذلك تصريح مصر فى ٢٤ ابريل ١٩٥٧ ولكن هذا السماح يبقى منحة من السلطة صاحبة الشأن ولا يعتبر واجبا تلزم به مصر مهما كانت الظروف ٠ اذ مما لا شك فيه حسب المبادىء القانونية العامة أن القنال يبقى خاضعا لسيادة الدولة التى شق فيها وهذه السيادة مطلقة بحيث تستطيع الدولة أن تسمح لمن تشاء بالمرور أو أن تضع المكوس التى تريد على المرور وطبعا ، أن تتخذ الاجراءات التى تشاء فى حالة الحرب ٠ كذلك يمكن للدولة ذات الشأن أن تربط نفسها بمعاهدة تعطى

لغيرها من الدول الحقوق التى يتفق عليها ، وهذا ينطبق على قناة السويس وأية قناة اخرى . ومن المسلم به انه لا يمكن مقارنة الاقنية الصناعية بالمضايق البحرية التى يخضع استعمالها للقانون الدولى ٠

وأخيرا ، نذكر أن معاهدة القسطنطينية مادة ١٠ ، ١٢ تسمح للسلطات المصرية باتخـــاذ الاجراءات التى تراهـــا عنـــدما تكون مصر فى حالة حرب او الاجراءات التى تقتضيها ضرورات الامن الداخلى .

وهذا وحده يبرر منع مصر لاسرائيل من استعمال القناة .

الخلاصة : ان اسرائيل التى تهدف الى ضم ١٤ مليونا من اليهود المقيمين فى دول العالم المختلفة اليها لا تستطيع التخلى عن مطامعها التوسعية فمند مرحلة المستعمرات الصغيرة الى الوطن القومى اليهودى الذى قيل أنه سيكون ملجأ ثقافيا ودينيا يضم عددا محدودا ، الى الدولة الاصطناعية التى ركبت الامم المتحدة اجزاءها الى حروب ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ تخطو اسرائيل خطوة بعد خطوة نحو الهدف الامبريالى الذى اعلنت عنه الصهيونية « من النيل الى الفرات » وسياسة اسرائيل مبنية على طلب الاراضى لاسكان المهاجرين ثم طلب المهاجرين لاحتلال الاراضى .

واليوم نرى ان الاعتداء على سيادة الدول العربية لا يثير أى اعتراض من قبل هؤلاء الذين ينادون بأن الشعب اليهودى مهدد بالمحو من قبل العرب، بل نرى الكثيرين يرفضون أن يسموا بالعدوان ما قامت به اسرائيل مرة بعد مرة

لذا كان من واجب القانونيين العرب أن يفضحوا خطة الصهيونية الخبيثة لتنفيذ مآربها والتى تقضى بأن يعزل اليهود أنفسهم بارادتهم عن المجتمعات التى يعيشون فيها بحجة المحافظة على عرقهم تهيئة لهجرة هؤلاء الذين « لم يقبلهم المجتمع » الى اسرائيل . ومنطق العزل الارادى والمحافظة على العرق يدفع اليهود الى طرد كل من هو غير يهودى من الاراضى التى يقولون ان الله خص بها شعبه ٠

ان فضح هذه الخطة يلقى نورا كاشفا على أسباب التوسع العدوانى من جهة وعلى حتمية نشوء مشكلة اللاجئين وفقا للمخطط الصهيونى ٠ وان دعوة الامم المتحدة التى كررتها مرارا خلال ٢٠ عاما لاعادة اللاجئين لا تجد اذنا تصغى اليها لانها تخالف هذا المخطط الرهيب الذى يبدأ بالعزل الارادى مارا بالولاء المزدوج والهجرة والعدوان والتوسع وطرد العرب من « الارض الموعودة » ٠

أمام هذا المخطط على العالم أن يختار مسؤولياته ٠

أما الدعوة الى التخلى عن مشكلة فلسطين الاساسية والاكتفاء باسم الواقعية

بحل مشاكل آخر عدوان ـ وان كان كل شيء يشير الى انه لن يكون الاخير ـ فهي أقرب الى سياسة النعامة ...

والقانونيون العرب الذين اجتمعوا في الجزائر في أعقاب عدوان ١٩٦٧ أرادوا قبل كل شيء فضح التضليل الاسرائيلي وادانة كل امتهان لمبادىء الحق والعدالة · وندوتهم ، كما تقول مقدمة الكتاب ، لا تهدف الى وضع حل للمشكلة الفلسطينية بل الى القاء نور القانون عليها

قرار الندوة : وينتهي الكتاب بادراج قرار الندوة الذي يلخص النتائج التي وصلت اليها لجان الندوة الثلاث وينادي بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني كما يدعو الى عقد ندوة قانونية عالمية موسعة تدرس المسألة الفلسطينية ·

وبعد ، لا تستطيع هذه الصفحات القليلة أن تفي هـذا الكتاب حقه ، فهو بالاضافة الى كونه يستند على أدق المصادر العلمية وأحدثها ، مكتوب بلغة رفيعة تجمع حرارة الايمان الى رصانة الاسلوب العلمي ·